دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | تطور مفاهيم علم السياسة وتحديد الظاهرة السياسية البحث عن معيار |
| المصدر: | مجلة العلوم الإدارية |
| الناشر: | جامعة الملك سعود - كلية العلوم الإدارية |
| المؤلف الرئيسي: | الرواف، عثمان بن ياسين |
| المجلد/العدد: | مج 12, ع 1 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 1987 |
| الصفحات: | 155 - 212 |
| رقم MD: | 518618 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | EcoLink |
| مواضيع: | الخدمات الاجتماعية ، النظم السياسية ، الفلسفة الغربية ، القيم الأخلاقية، علم النفس الاجتماعي ، القوانين والتشريعات |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/518618 |

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، م١٢ (١)، ص ص ١٥٥ ـ ٢١٢ (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)

# تطور مفاهيم علم السياسة وتحديد الظاهرة السياسية: البحث عن معيار

**عثمان ياسين الرواف**

*أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية*

تعالج هذه المقالة المفاهيم الثلاثة الأساسية: (مفهوم الدولة، ومفهوم القوة، ومفهوم التوزيع السلطوي للقيم في إطار تفاعلات المنتظم السياسي)، والتي تطورت في علم السياسة بهدف إيجاد المعيار Criterion المناسب الذي يمكن أن يستخدم في تحديد الظاهرة السياسية.

إن وجهة النظر المتبناة في هذا البحث النظري ترى أن مفهوم التوزيع السلطوي للقيم الذي طوره عالم السياسة الأمريكي الشهير ديفيد إيستون D. Easton قد زودنا من بين هذه المفاهيم الثلاثة المذكورة بالمعيار الأقرب للدقة في تحديد الظاهرة السياسية والذي يمكن أن يعتبر أكثر انسجامًا مع منطق واتجاه التحليل السياسي بصفة عامة. ولتدعيم هذه الفرضية استعرضنا مفهوم الدولة ومفهوم القوة ومفهوم التوزيع السلطوي للقيم في إطار تفاعلات المنتظم السياسي، وأوضحنا الانتقادات التي وجهت لكل منها. وبيّنا أن أيًّا من المفاهيم الثلاثة لم ينجح في تحديد الظاهرة السياسية بالشكل الذي يحوز على رضاء واستحسان كل الاتجاهات الفكرية المتنازعة في علم السياسة. ويبدو أن علماء السياسة قد تجاوزوا ـ في الوقت الحاضر على الأقل ـ مرحلة صراعاتهم الفكرية واختلافاتهم على تحديد الظاهرة السياسية وتركزت اهتماماتهم على معالجة المسائل المجتمعية العامة مستفيدين من مفهوم «المجال العام» ليس كمقياس محدد للظاهرة السياسية ولكن كإطار عام للدراسات السياسية.

ولتوضيح وبلورة هذه النقطة تم استعراض مفهوم المجال العام الذي تلتقي في كنفه في الوقت الحاضر معظم كتابات علماء السياسة. واستعرضت الاتجاهات الأساسية الثلاثة المعاصرة في علم السياسة التي تختلف في مجالاتها وتلتقي في نطاق المجال العام وتشتمل على دراسات المؤسسات السياسية والسلوك السياسي والمؤثرات الشخصية والاجتماعية والثقافية على السياسة.

ولقد انتهينا إلى القول بأن تحديد إيستون لمجال السياسة بالتفاعلات المجتمعية ذات التأثير على السياسة العامة يعتبر أكثر انسجامًا مع منطلق المجال العام من مفهومي الدولة والقوة. إن فكرة التفاعلات المجتمعية المؤثرة في تحديد السياسات المجتمعية الإلزامية تبدو بمثابة الأساس العلمي لموضوعات المجال العام المسيطرة على كتابات السياسة. وبذلك يمكن القول بأن ديفيد إيستون قد لعب الدور الأساسي في التأثير على دراسات علم السياسة في الوقت الحاضر. إن هذه الأهمية لدور مقالة إيستون في علم السياسة يمكن أن تسجل بالرغم من الانتقادات المختلفة التي وجهت لمفهوم المنتظم السياسي وللفكرة التوزيعية في السياسة وذلك لأن أهمية إيستون ـ كما نرى ـ لا تأتي من نظرته التوزيعية أو فكرته عن المنتظم السياسي، بقدر ما تأتي من نجاحه في تحديد مجال السياسة.

## مقدمة

إن دراسة الظاهرة السياسية ليست حديثة العهد ولكنها قديمة قدم السياسة نفسها وقدم تطور المجتمعات البشرية المنظمة. فلقد عنيت الفلسفة السياسية في الماضي بمعالجة تطور المجتمعات الإنسانية وتنظيمها، وحتى النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت معظم الجامعات الأوروبية تدرس السياسة والحكم مع بقية العلوم الاجتماعية والتاريخ والقانون كفروع للفلسفة الخلقية. ولماأخذت هذه العلوم تحصل على استقلالها الأكاديمي عن الفلسفة ظهر الاقتصاد السياسي والقانون باعتبارهما حقلين مستقلين وكانت موضوعات السياسة موزعة بينهما[١]. ثم بدأ علم السياسة

(١) Ralph C. Chandler, Political Theory as History, Philosophy and Science, in Donald N. Freeman, ed., *Foundation of Political Science Research Methods and Scope,* (New York: The Free Press, 1977), pp. 123-153, esp. 128-140.

يتبلور كفرع من العلوم الاجتماعية Social sciences التي تشتمل بالإضافة إليه على الاجتماع والاقتصاد والانثربيولوجي، وعلم النفس الاجتماعي، والاحصائيات الاجتماعية والجغرافيا الاجتماعية. ويتداخل علم السياسة بدرجات متفاوتة مع هذه العلوم كما يرتبط بصلات وثيقة مع القانون والتاريخ وهما من مجموعة الدراسات الإنسانية Humanities، علمًا بأن هناك بعض التصنيفات التي تضع التاريخ مع مجموعة العلوم الاجتماعية[٢].

ولقد اهتم مفكرو علم السياسة منذ بداية استقلاله وتبلوره كحقل مستقل من العلوم الاجتماعية بالبحث عن أفضل وأسهل الطرق لتحديد مجال اختصاصه بواسطة تعريف السياسة Politics وتحديد أبعاد الظاهرة السياسية. وتعرف الموسوعة العلمية الصادرة عن جامعة كولومبيا الأمريكية عَلِمَ السياسة بأنه علم «دراسة الحكومة ودراسة عملية الممارسة السياسية ودراسة المؤسسات السياسية والسلوك السياسي»[٣]، كما عرفت السياسة أيضًا من قبل معجم ليتريه Littre الفرنسي بأنها «علم حكم الدول» ومعجم روبير Robert بأنها «فن حكم المجتمعات الإنسانية»[٤]، وهناك تعريفات عديدة أخرى لعلم السياسة وعلماء السياسة لم يتفقوا بعد على اختيار المعيار Criterion المناسب الذي يمكن أن يستخدم لتحديد المقصود بالسياسة. ولقد تطورت بهذا الخصوص ثلاثة مفاهيم أساسية حاول البعض استخدامها كمعايير مختلفة لتحديد مجال السياسة وتتمثل في مفهوم الدولة ومفهوم القوة، ومفهوم التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع في إطار تفاعلات المنتظم السياسي والذي طوره المفكر الأمريكي الشهير ديفيد إيستون D. Easton.

إن وجهة النظر المتبناة في هذا البحث النظري ترى أن مفهوم ديفيد إيستون في السياسة لم يلعب فقط دورًا أساسيًّا في توجيه علم السياسة في الخمسينات والستينات

---

(٢) *The Encyclopaedia Britannica*, (Chicago: Helen Hemingway Benton Publisher 1973-74), 1st Edition, Vol. 8, p. 1179, Vol. 16, p. 980.

(٣) *The New Columbia Encyclopaedia*, (New York: Columbia University Press, 1975), p. 2180.

(٤) موريس دوفرجيه، *مدخل إلى علم السياسة*، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي، (دمشق: دار دمشق، د. ت.)، ص ٧

باتجاه الأسس العلمية، ولكنه من بين هذه المفاهيم الثلاثة المذكورة زودنا بالمعيار الأدق الذي يمكن أن يستخدم في تحديد الظاهرة السياسية بالشكل الذي يعتبر أكثر انسجامًا وقربًا من منطق واتجاه التحليل السياسي بصفة عامة، وكذلك فلقد ترك الأثر الأكبر على توجهات علم السياسة في الوقت الحاضر. ولتوضيح وبيان صحة هذه المقولة سوف نستعرض مجموعة من المفاهيم والأسس النظرية والاتجاهات والمناهج البحثية والدراسية التي صاحبت تطور علم السياسة في القرن العشرين. سوف نستعرض أولاً مفاهيم الدولة، والقوة، والتوزيع السلطوي للقيم في إطار تفاعلات المنتظم السياسي مركزين على المفهوم الأخير الخاص بوجهة النظر الأساسية المعروضة في هذا البحث، كما سنشير إلى الانتقادات التي وجهت لكل من هذه المفاهيم. وسنتحدث أيضًا عن المجال العام والمظاهر والمشكلات المجتمعية التي ترتكز حولها في الوقت الحاضر اهتمامات علماء السياسة بصفة عامة. وسنحاول في نهاية المطاف بلورة موضوعات الدراسات المعاصرة للظاهرة السياسية والتي تشتمل ـ كما سوف نرى ـ على المؤسسات السياسية والسياسة العامة وعلى السلوك السياسي والمؤثرات الثقافية والاجتماعية والشخصية على السياسة.

### ١ ـ السياسة بمفهوم الدولة Politics as the State

ينظر للسياسة في هذا المفهوم من منظار الدولة، فيعرف علم السياسة بأنه «علم الدولة»، أو «العلم الذي يعالج نظرية وحكومة وتنظيم وممارسة الدولة». ويعود أصل هذا المفهوم إلى الفلسفة الإغريقية التي كان الاهتمام الأول لفلاسفتها هو البحث عن أصل الدولة وتطورها وطبيعتها وأنظمة الحكم فيها. والمفهوم اليوناني اللغوي القديم لكلمة سياسة كان يعني «فن تدبير وإدارة دولة المدينة». فمصطلح السياسة Politics ينحدر من الكلمة اليونانية Polis والتي تعني الدولة أو دولة المدينة[٥]، ولقد

---

(٥) Dell G. Hitchner and William H. Harbold, *Modern Government*, Third Edition, (New York: Harper & Row Publisher, 1972), p. 2.

ـ وأحمد سويلم العمري، *أصول النظم السياسية المقارنة*، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م) ص ١٩

استخـدمت الدولة بمثابة الأساس للتحليل السياسي بواسطة ميكافيللي وجان بودان وغيرهما من رواد الفكر السياسي في بداية العصور الحديثة والذين تعود إليهم أسس نظرية «سيادة الدولة» التي تبلورت في القرن التاسع عشر بواسطة المفكرين الألمان(٦).

وتحت تأثير هذه النظريات الخاصة بالدولة وسيادة الدولة نظر لعلم السياسة في بداية ظهوره على أنه العلم الذي يتناول كل ما يتعلق بشؤون الدولة سواء على الصعيد الداخلي أو في علاقتها مع الدول الأخرى. ففي إطار الدولة تتحدد علاقة الحكام Rulers بالمحكومين Ruled (ويستخدم علماء السياسة في الوقت الحاضر مصطلحي الصفوة الحاكمة Elite ، والجماهير Masses للبحث فـي هـذه العلاقة). والدولـة هـي المعيار الذي يحدد لنا أبعاد التفاعلات السياسية التي تتضح من خلال العلاقات والتداخلات المختلفة لسلطة الدولة وأنظمتها وفرض إطاعة القوانين فيهـا وتنظيم حـقـوق وواجبات مواطنيها.

ولقد تجسد مفهوم الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية على يد علماء السياسة الأوائل الذين تعلموا السياسة في الجامعات الألمانية التي كانت تدرس عـلـم السياسة عـلـى أنه علم الدولة Staats wissenschaft (Science of the state) ، ويقول جيمس غارنـر J. W. Garner في كتـابه ـ الذي كان يعتبر في بداية القرن العشرين من أهم المقررات الجامعية لعلم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية ـ : «إن ظاهرة الدولة بمظاهرها وعلاقاتها المختلفة، والتي تختلف عن الأسرة والقبيلة والأمة وكل الجماعات والمؤسسـات الخـاصـة، والتي ليست على اتصال بها ـ هي التي تشكل موضوع علم السياسة. وباختصار فإن علم السياسة يبدأ وينتهي بالدولة»(٧). وبالإضافة إلى غارنر فلقد كتب في مفهوم الدولة الكثير من مفكري تلك الفترة مثل وليم هوكنغ HochingW.

---

( ٦ ) *International Encyclopeadia of the Social Sciences,* (New York: The Macmillan, 1968), an Article by Frederick M. Watkins, "State Concept", Vol. 15, pp. 150-157.

( ٧ ) J. W. Garner, *Political Science and Government,* (New York: American Book, 1928), p. 9.

وروبرت لوى R. Lowie ، وفرانز أوبن هايمر F. Opeenheimer ، وفريدريك واتكنز Watkins ، وهارولد لاسكي H. Laski [٨].

ولقد سيطر المنهج القانوني Legal approach في البداية على دراسات الدولة التي تركزت على دساتير وأنظمة الدول والعلاقات المختلفة للسلطة، وبرز موضوع القانون الدستوري الذي وصف بأنه «الإحاطة القانونية بالظاهرات السياسية»، كما استخدم المصطلح أيضًا ليدل على مجموعة «القوانين الخاصة بانتقال السلطة السياسية وممارستها داخل مجتمع ما»[٩]. وشملت دراسات الدولة ـ بالإضافة إلى الدستور والقانون الدستوري ـ نظريات نشوء الدولة وأنواعها ووظائفها وعناصرها المتمثلة في الإقليم والأمة والسلطة والسيادة، كما درست علاقة الدولة بالأفراد وبحث في قانون الدولة وأسس الشرعية فيها، وتمت معالجة التمييز بين السيادة القانونية De jure sovereignty وسيادة القوة والتحكم والأمر الواقع De facto sovereignty [١٠]. وبالرغم من أن طالب السياسة في الوقت الحاضر قد يجد أن اهتماماته لا تتناسب مع الكثير من هذه الموضوعات التي أخذت الطابع القانوني والرسمي للدولة، إلا أنها قد نجحت في تلك الفترة في «تأسيس حقل السياسة المستقل والمتميز عن التاريخ والفلسفة الخلقية، والاقتصاد السياسي»[١١].

---

( ٨ ) William E. Hocking, *Man and the State*, (New Haven: Yale University Press, 1926); Robert Lowie, *The Origin of the State, (New York: Russell, 1922);* Franz Oppenheimer *The State, Its History and Development Viewed Sociologically*, (New York: Vanguard, 1907); Frederick Watkins, *The State As a Concept of Political Science*, (New York: Harper, 1934); Harold J. Laski, *The State in Theory and Practice*, (London: Allen and Unwin, 1935).

( ٩ ) أندريه هوريو، *القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*، ترجمة علي مقلد وشفيق حداد وعبدالمحسن سعد، جـ ١، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٧م)، ص ٢٣ .

ـ وميشيل مياى، *دولة القانون: مقدمة في نقد القانون الدستوري*، ترجمة ديوان المطبوعات الجامعية في الجزائر، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٧٨م) ص ٧٠ .

( ١٠ ) G. A. Jacobsen and M. H. Lipman, *Political Science*, Second Edition, Revised by William L. Shell, (New York: Barnes and Noble Books, 1979), pp. 9-86.

( ١١ ) *The Encyclopaedia Britannica*, Vol. 4, p. 703.

وتحت تأثير الانتقادات التي وجهت لرسمية المفهوم القانوني للدولة بدأ الكثير من المفكرين في التركيز على معالجة موضوعات الحكومة بصفتها المنظم الأساسي للدولة. وظهرت تعريفات ونظرات جديدة تنظر للدولة وللسياسة من منظار الحكومة Govern-ment ورأى البعض أن ظاهرة السياسة «تتعلق بالدولة وبالتحديد بحكومة الدولة»(١٢). وان الاهتمام بالدولة يستوجب بطبيعة الحال معالجة النظم الحكومية وشرعيتها والدستور الذي تعمل في إطاره. ولقد أدى نقص الاهتمام بالمنهج القانوني إلى التركيز على معالجة المؤسسات الحكومية، وظهر المنهج المؤسسي Institutional approach ليجسد الاهتمامات بحكومة الدولة وتداخل مع المنهج القانوني الذي يهتم بدراسة الإطار العام للدولة. ويعتبر كارل فريدريك C. Friedrick ، وهارولد لاسكى H. Laski ، وهيرمن فاينر H. Finer من رواد المنهج المؤسسي الذين اهتموا بدراسة العلاقة بين أشكال الأجهزة الحكومية والقانون الدستوري والممارسة الحكومية(١٣). وهناك مجموعة كبيرة من مؤلفات علم السياسة التي اختصت بدراسة الحكومة ومعالجتها بطرق ومناهج مختلفة والتي تجد جذورها القديمة في كتابات أرسطو الخاصة بتصنيف الحكومات إلى أنواع مختلفة. وتحتل الحكومة في الوقت الحاضر المركز الأول في دراسات السياسة المقارنة وهي أحد الفروع الأكاديمية الأساسية لعلم السياسة المعاصر.

وتعالج الدراسات السياسية موضوعات الحكومة من حيث كونها سلطة Authority وبنية أو أجهزة Structures ، وممارسة Functions فتبحث في الهيئات الحكومية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وتداخلها مع بعضها، وفي خصائص البيروقراطية، والحكومات المحلية، والتقسيمات الإدارية، وبالتصنيفات المختلفة للحكومات،

(١٢) J. Ronald Pennock and David Smith, *Political Science: An Introduction,* (New York: The Macmillan Company, 1964), p. 5.

(١٣) *International Encyclopaedia of the Social Sciences:* An Article by David Apter, "Govern-ment" Vol. 5,6, pp. 214-230, See also Carl J. Friedrich, *Constitutional Government and Democracy, Theory and Practice in Eruope, and America,* (Boston: Ginn, 1950); Harold Laski, *A Grammer of Politics,* 4th Ed. (London: Allen & Unwin, 1957); Herman Finer, *The Theory and Practice of Modern Government,* (New York: Holt, 1949).

وسيادة الحكومة وشرعيتها، وسياستها الداخلية والخارجية، كما تهتم بكل الوظائف الحكومية مثل إصدار التشريعات وحفظ الأمن، وامتلاك الحكومة لوسائل الجبر والإكراه لضمان فرض القوانين العامة في الدولة، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بسلطة الحكومة وأجهزتها وأعمالها المختلفة، وبرجال الحكومة وخاصة المسيطرين على الهيئة التنفيذية(١٤).

## ٢ ـ السياسة بمفهوم القوة Politics as Power

يميز روبرت داهل R. Dahl في مقالته عن القوة بين النظرة التي تفترض أن علاقات القوة تمثل إحدى المظاهر الأساسية في السياسة والتي يجب أن تعطي حقها من الدراسة والتحليل، والنظرة التي ترى أن القوة هي المعيار الذي يميز السياسة عن غيرها من الظواهر في المجتمع الإنساني(١٥). وهناك من يميز أيضًا بين القوة السياسية Political power ، والأنواع الأخرى للقوة مثل القوة الاقتصادية Economic power ، والقوة الدينية Religious power ، والقوة الاجتماعية Social power وفي مثل هذه التقسيمات تعرف القوة السياسية عادة بأنها القوة التي تمارسها الحكومة أو تستخدم للتأثير على الحكومة(١٦).

ولكن مفهوم القوة الذي يهمنا أن نعالجه في هذا البحث هو المفهوم الذي يفترض أن ممارسة القوة بجميع أنواعها ومجالاتها، يشكل العامل الأساسي المميز للتفاعلات

(١٤) Jean Blondel, *An Introduction to Comparative Government* (New York: Praeger, 1969); Carl J. Friedrich, *Man and His Government,* (New York: McGraw-Hill, 1963); Karl Deutsch, *The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control,* (New York: Free Press, 1963); Herbert Spiro, *Government by Constitution: The Political System of Democracy,* (New York, Random House, 1959); Gunnar Heckscher, *The Study of Comparative Government and Politics,* (New York: Macmillan, 1958).

(١٥) *International Encyclopaedia of the Social Sciences, an Articl by Robert Dahl, "Power" Vol. 11, 12, pp. 405-415, esp. 405.*

(١٦) *Encyclopaedia Britannica,* "Political Power", Vol. 14, pp. 697-702, esp. 697.

والنشاطات السياسية عن غيرها من التفاعلات الأخرى في المجتمع، ويحدد الإجابة على السؤال الأساسي المطروح والمتعلق بتحديد المقصود بالسياسة. فحيثما تمارس القوة ـ أي قوة ـ في المجتمع توجد السياسة، وعلم السياسة، من هذا المنظار، هو العلم الذي يدرس ممارسة القوة، فهو يشمل كما يرى هارولد لاسويل H. Lasswell وإبراهام كابلن A. Kaplan «دراسة تكوين وتوزيع القوة»(١٧). ووفق مفهوم القوة هذا، لا يمكن تمييز القوة السياسية عن القوة غير السياسية لأن كل ممارسات القوة في حياة الجماعة تعتبر سياسية. وهذا يعني أيضًا أن السياسة لا تقتصر على الدولة والحكومة ولكن تشتمل على كل علاقات القوة الإنسانية في المجتمع.

إن مفكري القوة لا ينظرون للدولة على أنها مؤسسة سياسية قانونية قائمة على نظم وقواعد محددة، ولكنهم يعتبرونها مزيجًا من الجماعات المختلفة التي يسعى كل منها للسيطرة على بعض عناصر القوة في الدولة لكي تستخدمها ضد قوة الآخرين في تحقيق مصالحها الخاصة. ففي كل مجتمع توجد مجموعة من القيم Values التي يرغب الأفراد والجماعات في استحواذها والتمتع بها، وأن فهم طبيعة القوة وأسس ممارستها يساعدنا ـ كما يرى ـ لاسويل على معرفة وتحديد من يأخذ القيم في المجتمع؟ ومتى يأخذها؟ وكيف؟ لقد عالج لاسويل هذه الأسئلة في كتابه الشهير الواسع الانتشار: *السياسة: من يأخذ ماذا؟ متى؟ وكيف؟* يبحث هذا الكتاب في كيفية توزيع القيم المرغوبة في المجتمع ويوضح كيف أن بعض الجماعات تأخذ أكثر من بعضها الآخر. ويربط المؤلف بين القوة التي يعتبرها في حد ذاتها قيمة مرغوبة في المجتمع وبين الحصول على القيم الأساسية في الحياة. فموقع الفرد في تركيبة المجتمع الهرمية يعكس مقدار ما يتمتع به من تأثير Influence ويحدد إمكانية حصوله على القيم. وهذا يعني أن الصفوة Elite المسيطرة على مراكز القوة في المجتمع هي التي تستأثر بالحصول على قيمه الأساسية.

فالصفوة بما تملكه من قوة، هي التي تأخذ القيم المتاحة في المجتمع، ومقدار ما تتمتع به كل جماعة قيادية من القوة تجاه قوة الآخرين يحدد متى تأخذ هذه القيم، وأن

(١٧) Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society, A Framework for Political Inquiry*, (New Haven: Yale University Press, 1950), p. xiv.

نوع القوة الذي تمارسه ـ (إقناع، تأثير، ضغط، عنف، تهديد، استخدام مركز سياسي أو اجتماعي) ـ هوالذي يحدد الطريقة التي تأخذ بها القيم. إن ما يمكن استخلاصه من كتاب لاسويل هو أن السياسة تتعلق بالقوة والتوزيع. وعلم السياسة بالتالي هو دراسة علاقات القوة في المجتمع والنفوذ الذي يستأثره أصحاب القوة للحصول على القيم المتاحة فيه(١٨).

ولقد أسهم في بلورة مفهوم القوة قبل لاسويل بزمن قصير أستاذه تشارلس ميريام C. Merriam مؤسس قسم العلوم السياسية في جامعة شيكاغو، وكذلك العالم البريطاني جورج كاتلن G. Catlin الذي يرى أن علاقات القوة تمثل محور التركيز الأساسي في علم السياسة وتعمل على تطوير الاتجاه العلمي للدراسات السياسية، فعلم السياسة بالنسبة لكاتلن هو العلم الذي يهتم بمعالجة طبيعة ودرجة تأثير قوة الأفراد أينما وجدت وفعالية سيطرتهم وتحكمهم في الآخرين(١٩). ولقد أسهم مفهوم القوة الذي تعود بعض كتاباته إلى الثلاثينات في بلورة المنهج السلوكي الذي شاع انتشاره بعد ذلك وسيطر على الاتجاه العام لعلم السياسة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. ومن ضمن مشاهير المفكرين الذين كتبوا أيضًا في مفهوم القوة يمكن أن نذكر لنسكى G. Lenski الذي كتب عن القوة والمزايا، ومرغنثاو H. Morgenthou الذي طبق مفهوم القوة على العلاقات الدولية، كما اهتم رايت ميلز W. Mills ووليم دومهوف W. Domhoff بمعالجة تركيبة القوة Power structure في الدولة، وعالج داهل R. Dahl وبولسبى N. Polsby وهنتر F. Hunter موضوع «قوة الجماعة» Community power وأكد آرنولد روز A. Rose

(١٨) Harold D. Lasswell, *Politics: Who Gets What. When and How, (New York: McGraw-Hill, 1936), see esp. Ch. 1, see also ch. 11, which was printed as "Post script" in an issue of the book published in 1958 by World Publishing in New York.*

(١٩) *Charles Marriam, Political Power: Its Composition and Incedence, (New York: McGraw-Hill, 1934), George Catlin, The Science and Methods of Politics,* (New York: Knopf, 1927), see also Catlin, *A Study of the Principles of Politics,* (New York: Macmillan, 1930).

في دراسته عن الولايات المتحدة الأمريكية توزيع القوة على مستويات المجتمع الأمريكي[٢٠].

وفيما يتعلق بتعريف القوة نفسها فهناك تعريفات متعددة وكلها توحي باختصار بأن القوة هي القدرة على جعل شيء ما يحدث والذي لم يكن له أن يحدث لولا استخدام هذه القدرة[٢١]. ويمكن النظر للقوة على أنها ممارسة السيطرة والتأثير بوساطة فرد أو مؤسسة أو جماعة على فرد أو أفراد، أو مؤسسة، أو مؤسسات، أو جماعة، أو جماعات وعندما تمارس القوة في المجتمع بواسطة عامل ما للتأثير على بعض العوامل الأخرى في أمر ما لكي يتصرفوا بطريقة معينة فإن هذه الممارسة تتضمن ثلاثة أسس:

١ ـ نشوء نوع من العلاقة بين العامل الذي يمارس القوة، والعوامل التي تمارس عليها القوة.

٢ ـ وجود قصد أو هدف محدد لممارس القوة والذي يحاول الوصول إليه بواسطة التحكم في تصرف من تمارس عليهم القوة.

٣ ـ وجود نوع من التوقع من قبل العامل الممارس للقوة بأن العوامل التي تمارس عليها القوة سوف تتصرف بالشكل الذي يحقق الهدف المرجو من استخدام القوة.

---

(٢٠) Gerhard Lenski, *Power and Privilege: A Theory of Social Stratification,* (New York: McGraw-Hill, 1966), Hans J. Morgenthou, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace,* 4th Ed. (New York: Knopf, 1967 (1948); C. Wright Mills, *The Power Elite,* (New York: Oxford University Press, 1956); William G. Domhoff, *The Higher Circles, the Governing Class in America,* (New York: Vintage Books, 1970); Floyd Hunter, *Community Power Structure,* (Chapel Hill: University of N.C. Press, 1953); Robert A. Dahl, *Who Governs)* (New Haven: Yale University Press, 1961); Nelson W. Polsby, *Community, Power and Political Theory,* (New Haven: Yale University Press, 1963); Arnold Rose, *The Power Structure: Political Process in American Society,* (London: Oxford University Press, 1967).

(٢١) For a short definition of power see Peter C. Sederberg, *Interpreting Politics: An Introduction to Political Science,* (San Francisco: Chandler & Sharp, 1977), pp. 28-29. See also Karl W. Deutsch, *Politics and Government, How People Decide Their Fate,* Third Ed. (Boston: Houghton, 1980), p. 26.

ويحدد الباحثون مجموعة متعددة من الوسائل التي يمكن أن تستخدم في ممارسة القوة والتي يمكن أن تصنف تحت ثلاثة مظاهر أساسية: الإقناع، والإغراء، والإكراه. ومما يساعد على إنجاح ممارسة القوة: التحكم في وسائل الجبر والإكراه، وامتلاك أو حيازة الثروة، والوضع الاجتماعي، والتكنولوجيا، والعلاقات الاجتماعية، والمهارة الشخصية، واستخدام مكتب سلطة[٢٢]

لا شك أن مفهوم القوة، نظرًا لطبيعته الديناميكية وارتباطه بالسلوك الفعلي وليس بالمؤسسات والقوانين، قد أعطانا بعدًا جديدًا مهمًّا لفهم الحياة السياسية في المجتمع. فتحليل القوة يمكن أن يطبق في تفاعلات كل المنتظمات السياسية (المنتظم السياسي الدولي، المنتظم السياسي للدولة، منتظم المؤسسة، والقبيلة)، كما يشمل النشاطات المنظمة لكل أنواع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ومختلف أنواع الجماعات ودعائم المجتمع مثل الأسرة والمدرسة والشركة التجارية، ويفيد أيضًا في فهم وتحليل الكثير من الحوادث والتطورات التاريخية. كما يزودنا مفهوم القوة بقدرة تحليلية جيدة تساعد على تفسير التفاعلات والتغيرات في المجتمع. فاختلاف المنتظمات السياسية مع بعضها يعزي وفق هذا المفهوم إلى اختلاف طرق توزيع القوة بين الأفراد والجماعات، والسياسة العامة لكل أنواع المؤسسات والمنظمات تعكس وجهة نظر أصحاب القوة والنفوذ الذين يسيطرون عليها. والتغيرات التي تحدث في سياسات هذه المؤسسات ـ وفق نظرة القوة ـ تكون نتيجة وقوع تغيرات مسبقة في مراكز القوى بداخلها. فإذا سيطرت جماعة محافظة مثلاً على أحد الأندية الاجتماعية خلفًا لجماعة (ليبرالية) علينا أن نتوقع دون تردد، حدوث تغيرات أساسية في نشاطات هذا النادي. وكذلك فإن التغيرات التي تحدث في مراكز القوى في المجتمع بصورة عامة سوف تقود إلى تغيرات أساسية في السياسة العامة للدولة. والتطورات التاريخية في مجملها ما هي في حقيقتها ـ بحسب مقالة القوة ـ إلا تجسيدًا لتغيرات في مظاهر القوة والتحكم بها[٢٣].

---

(٢٢) Harbert R. Winter and Thomas J. Bellows, *People and Politics An Introduction to Political Science,* (New York: John Wiley, 1977); see also Edwin M. Coutler, *Principles of Politics and Government,* (Boston: Allyn and Bacon, 1981), pp. 4-6.

(٢٣) Dahl, International Encyclopaedia of the Social Sciences, "*Power*" pp. 405-406.

## ٣ ـ مفهوم التوزيع السلطوي (الإلزامي) للقيم في المجتمع ضمن إطار المنتظم السياسي*

**Politics as the Authoritative Allocations of Values to the Society Within the Framework of the Political System**

وفق هذا المفهوم الذي طوره ديفيد إيستون D. Easton في بداية الخمسينات، فإن المعيار الذي يحدد السياسة في حياة الجماعة هو «التوزيع السلطوي (الملزم) للقيم في المجتمع» في إطار تفاعلات «المنتظم السياسي».

إن المهمة الأساسية للممارسة السلطوية في المجتمع، كما يرى إيستون، هي البت في سياسات توزيع الأشياء ذات القيمة وحسم الخلافات الناشئة بسببها. وإن حاجة المجتمعات لمن يحسم قضايا التوزيع هي التي استوجبت وجود الممارسات الملزمة التي قبل الأفراد بالخضوع لها. فلقد كان من الممكن للمجتمعات البشرية، كما يرى إيستون، أن تسير شؤونها وتحل خلافاتها وتحافظ على حياة الجماعة وتماسكها دون ممارسات سلطوية ملزمة لولا قضايا توزيع القيم التي استوجبت وجود السلطة لضمان استمرارية حياة الجماعة والمحافظة على وحدتها وحماية المجتمع من التفكك. «في معظم الخلافات Controversies يتمكن الأفراد في كل المجتمعات من المفاوضة بأنفسهم والتوصل إلى تسويات دون تدخل أي هيئة خاصة تتكلم باسم المجتمع ككل. فتلاحم وانسجام السلوك الاجتماعي هو في جزئه الكبير نتيجة للتفاعل المستقل للأفراد والذي ينتج عن مميزاتهم الشخصية، وعن الهيكل الاجتماعي والثقافة. ومن خلال هذا السلوك الذاتي المستقل يتمكن الأفراد من معالجة

---

* لقد استخدمت عبارة المنتظم السياسي عوضًا عن النظام السياسي لوصف النسق السياسي المنتظم لأن الاستعمال الشائع لعبارة النظام السياسي في اللغة العربية يدل على شكل نظام الحكومة القائم، أي أنه ترجمة لكلمة Regime . ونحن لا نقصد هنا أن نبحث في شكل الحكومة ولكننا نرمي إلى دراسة نسق System ونمط التفاعلات السياسية التي تحدث في المجتمع ككل، وتجنبًا للالتباس سوف نستخدم مصطلح المنتظم السياسي ليدل على ترابط مجموعة من العناصر بشكل متكامل Political system . بينما يبقى مصطلح النظام السياسي ليشير إلى شكل نظام الحكومة القائم Regime ، هذا ولقد استخدم مصطلح المنتظم السياسي من قبل الدكتور حسن صعب ولا مانع من تداوله لتسهيل عرض الفكرة. «انظر: حسن صعب، *علم السياسة*، ط ٢، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م)، ص ٥٧ .

اختلافاتهم مهما كان أي حل من الحلول مقبولاً أو غير مقبول للأطراف المعنيين»، ولكن الإنسان وجد، كما يرى إيستون «أن الاختلافات على الأشياء ذات القيمة في المجتمع (والتي هي نادرة بطبيعتها)، لا يمكن أن تحل بسهولة بواسطة الأفراد أنفسهم. ولمعالجة مثل هذه الحالات ظهرت مؤسسات وممارسات خاصة واستخدمت كوسائل لفرض تسويات ملزمة». هذا وإن انعدام وجود مثل هذه الوسائل تحت تصرف المجتمع يهدد استمرارية تلاحمه وتماسكه(٢٤).

ولقد أطلق إيستون مصطلح «المنتظم السياسي» على التفاعلات الكلية للمجتمع التي تتحدد من خلالها القرارات والنشاطات التوزيعية الملزمة للجماعة. وبما أن الهدف الأساسي لوجود الممارسات السلطوية الإلزامية هو معالجة قضايا توزيع القيم في المجتمع، فإن علم السياسة بالنسبة لإيستون يهتم بمعالجة القرارات والنشاطات السلطوية المنظمة للتوزيع الملزم. وهذا يشمل دراسة تفاعلات المجتمع المرتبطة والمؤثرة في سياسة التوزيع الإلزامية في إطار المنتظم السياسي. لقد أكد إيستون على فكرة ديناميكية وسلوكية الظاهرة السياسية وأوضح أن علم السياسة لا يمكن أن يعتبر علمًا مستقلاً يخضع للأسس والقواعد العلمية في البحث والدراسة إلا إذااختص بدراسة ظاهرة حركية سلوكية. إن تعريف إيستون للسياسة والذي يتصف كما هو واضح بالصفة الحركية التفاعلية، يعكس في الحقيقة التيار أو الاتجاه السلوكي Behavioral approach الذي سيطر على علم السياسة في الخمسينات. ولكن إيستون يتميز في تركيزه على سلوك المنتظم وليس سلوك الأفراد. ولقد اقترح مفهوم المنتظم السياسي كإطار عام شامل ومحدد لتفاعلات الظاهرة السياسية. ويلخص إيستون فكرة المنتظم السياسي على النحو التالي:

«في كل مجتمع نتوقع أن نجد تلك الأنواع من التفاعلات التي تؤثر بشكل أساسي على الطريقة التي يتم من خلالها تنظيم التوزيع السلطوي للقيم بواسطة القرارات

(٢٤) *International Encyclopaedia of the Social Sciences,* An Article by David Easton, "Political Science", Vol. 11, 12, pp. 282-298; esp. pp. 285-286

والأنشطة الإلزامية. إن مصطلح المنتظم السياسي يشير إلى هذه التفاعلات بشكلها المتكامل. وإن دراسة هذه التفاعلات هو الموضوع الأساسي لعلم السياسة»[٢٥].

وإذا أمعنا النظر في تعريف إيستون للسياسة لوجدنا أنه يتألف من أربعة عناصر متميزة هي: السلطة، التوزيع، القيم، والمجتمع، وسوف ننظر في كل عنصر من هذه العناصر باختصار.

### ١ ـ السلطة Authority

لا ينظر إيستون للسلطة كبنية، ولكن يعتبرها ممارسة ملزمة. فهو يهتم بطبيعتها الإلزامية في معالجة أمور مجال معين خاضع لها. وهذا المجال قد يكون أسرة أو جامعة أو شركة أو نقابة أو مجتمعًا بأكمله. وأن معالجة أمور مجال ما تكون سلطوية Authoritative (أي إلزامية)، عندما يعتبر الأفراد الذين يخضعون لهذا المجال أن عليهم أن يقبلوا ويذعنوا للسياسات الصادرة عنه. والخضوع (سواء كان ناجمًا عن القناعة أو الخوف من العقوبة) يعتبر ضروريًا لاستمرار كيان المجال الذي يعيش مجموعة الأفراد في ظله، والذي تقتضي مصلحتهم العامة المحافظة على وجوده، وإيستون كما سوف نرى لا يهتم بالسلطة الجزئية التي تمارس في هيئات ومؤسسات المجتمع المختلفة، ولكنه يركز على السلطة العامة التي تعالج الشؤون التوزيعية للمجتمع ككل والتي تكون قراراتها وممارساتها ملزمة لكل أفراد وجماعات المجتمع[٢٦].

### ٢ ـ التوزيع Allocation

إن معالجة أمور المجتمع أو سياسته، بالنسبة لإيستون، تستند على أسس توزيعية. فهو يستخدم مصطلح Policy ليشير إلى سياسة التوزيع التي تتضمن حرمان بعض الأشخاص من بعض الأشياء وإتاحتها لأشخاص آخرين. فسياسة المجتمع

---

(٢٥) Easton, *International Encyclopaedia of the Social Sciences*, p. 286.

(٢٦) David Easton, *The Political System, an Inquiry into the State of Political Science*, Second Edition, (New York: Alfred A. Knopf, 1971), pp. 132-133.

الإلـزامية أو عملية السياسـة العـامة Policy process بالنسبة لإيستون «تشتمل على القرارات والنشاطات الإلزامية التي توزع القيم»(٢٧).

وتوزيع القيم في المجتمع يكون إلزاميًا سواء صدر على شكل قرارات رسمية For-mal أو تم بواسطة ممارسات فعلية Actual practices فالتوزيع السلطوي الإلزامي قد يتم وفق قرار رسمي أو تصرف فعلي وتكون النتيجة تحقيق أحد الأمور الثلاثة التالية:

ا ـ حرمان شخص أو جماعة من الاستمرار بالتمتع في قيمة value من القيم التي كانوا يتمتعون بها. أي أن تسحب منهم قيمة معينة تكون بحوزتهم أو متاحة لهم.

ب ـ حرمان شخص أو جماعة من التمتع بقيمة معينة يرغبون في الحصول عليها أو الحيلولة دون جعلها متاحة لهم.

جـ ـ تمكين شخص أو مجموعة من الاستحواذ على قيمة معينة والتمتع بها، أو الاستمرار بالتمتع بها، والتي لم يكن بقدرتهم الحصول عليها، أو الاستمرار بالتمتع بها، لولا القرار أو التصرف السلطوي (التحكمي) الخاص بذلك(٢٨).

**٣ ـ القـيـم Values**

القيم هي الأشياء المادية والروحية (المعنوية) Spiritual and material values التي يرغب الأفـراد والجـماعـات في الحصول عليها والتمتع بها. وإنه لمن الواضح في نظر إيستـون أن الأشياء القيّمـة المرغوبة في حياة الجماعة تشتمل على كل أنواع حاجات الأفراد ورغباتهم في المجتمع المنظم.

(٢٧) Easton, The Political System, an Inquiry into the State of Political Science, 2nd Ed. pp. 130-131.

(٢٨) David Easton, *A Framework for Political Analysis,* (Englewood Cliff, N.J.: Prentice Hall, 1965), p. 50.

فهو يرى أن كل القرارات والممارسات السلطوية تتعلق في جوهرها بتنظيم توزيع قيمة من القيم في المجتمع . فرجل البوليس يسهم في التحكم في توزيع قيمة السلامة، وبناء الطريق السريع يتضمن على إتاحة قيمة جديدة للجميع، وضريبة الدخل تتضمن أخذ قيمة نقدية من بعض الأشخاص وتقديمها لأشخاص آخرين في شكل خدمات وتسهيلات عامة أو مساعدات مختلفة الشكل، والسياسات التعليمية والصحية والمالية الاقتصادية، والتنموية والاجتماعية تدور كلها حول توزيع القيم(٢٩) .

إن الأشياء التي تعتبر ذات قيمة في المجتمع ويهتم الأفراد بالتمتع بها لا تقتصر فقط على الاحتياجات المادية الأساسية مثل المأكل والملبس والمأوى والرفاهية والتمتع بمستوى مرتفع من المعيشة، ولكنها تشتمل أيضًا على قيم معنوية نفسية مثل التعاون والتمتع بالأمن والسلامة والاستقرار والحرية والحصول على المركز الرسمي . ويركز بعض علماء السياسة اهتمامهم على دراسة «القيم السياسية Political values » مثل الحرية والاستقرار والعدالة والمساواة(٣٠)، (والتي أظهر الإنسان في تجاربه التاريخية استعداده للتضحية من أجل التمتع بها، بل والموت في سبيلها)، ولقد قام البعض مثل لاسويل بتحديد مجموعة من القيم التي تمثل في نظرهم احتياجات الإنسان النفسية والمادية بصفة عامة في المجتمع . وتشتمل قائمة لاسويل الشهيرة على ثماني قيم (حاجات) أساسية :

١ ـ استحواذ القوة Power .
٢ ـ الحصول على الثروة Wealth مع محاولة المشاركة في قرارات التوزيع .
٣ ـ استحواذ التقدير والاحترام والاعتبار Respect .
٤ ـ التمتع بالحياة الجيدة Well being التي تتوافر فيها وسائل الرائحة والصحة والسلامة .

(٢٩) Easton, "Political Science", p. 286. See also Easton, *The Political System*, p. 135.

(٣٠) Peter C. Sederberg, *Interpreting Politics*, pp. 249-281.

٥ ـ العيش في جو تسوده الأخلاق والاستقامة Rectitude والذي تتولى نشره مؤسسات خاصة مثل دور العبادة.

٦ ـ اكتساب الخبرة Skill والتي تتولى تأمينها مؤسسات التعليم والتدريب مثل المدارس والجمعيات الحرفية.

٧ ـ الحصول على المعلومات والمعرفة Enlightment.

٨ ـ شعور الحب والانتماء لمجموعة كبيرة Affection [٣١].

ويذهب عالم الاجتماع إبراهام ماسلو A. Maslow أبعد من لاسويل في تحليله للأشياء ذات القيمة التي يحتاجها الإنسان في المجتمع ويهتم بها، فلقد بحث في أولويات حاجات الإنسان Hierarchy of needs في حياة الجماعة وقسمها إلى ثلاثة أقسام مرتبة بحسب أولويتها وأهميتها:

ا ـ الحاجات الفسيولوجية الأساسية Physical needs مثل الماء والغذاء، والسكن.

ب ـ حاجات السلامة Safety needs مثل ضمان البقاء والنجاة وضمان استمرارية الحصول على الحاجات الأساسية.

جـ ـ الحاجات النفسية Psychological needs مثل الحاجة إلى الحب، والاحترام والاعتبار، والإنجاز. [٣٢].

### ٤ ـ المجتمع Society

يعرف إيستون المجتمع بأنه أوسع تجمع بشري لحياة الجماعة The broadest grouping ، التي تضم مجموعة من الأفراد الذين يعيشون معًا ويخضعون لتنظيم of human beings

---

(٣١) Lasswell, *Politics, Who Gets What, When and How*, pp. 202-203.

(٣٢) Abraham Maslow, "A Theory of Human Motivation", *Psychological Review*, 50 (1943), pp. 370-396.

سلطوي موحد ويقومون بتأدية مستلزمات المحافظة على استمرارية حياة الجماعة في المجتمع وتماسكها. والنظر للمجتمع على أنه أوسع تجمع بشري لحياة الجماعة يستبعد من تحليل إيستون التركيز على التوزيع التحكمي الإلزامي للجماعات الجزئية Compo-nent groups الموجودة في المجتمع مثل الروابط الأسرية والمؤسسات الدينية والتعليمية والاقتصادية، ويجعل من المجتمع الكلي Whole society الذي يضم كل هذه الجماعات بمثابة وحدة التحليل الأساسية في السياسة. وتحديد المجتمع السياسي على هذا الشكل يشمل مجتمع الدولة، كما يمكن أن يشمل سائر المجتمعات السياسية التاريخية المتمثلة في القبيلة أو دولة المدينة في اليونان City - State ، أو إمارات الشرق القديم(٣٣).

يجب أن نتذكر أن الهدف الأساسي لإيستون هو تحديد ما يعتبر سياسة في المجتمع وتميز مجالات اهتمام علم السياسة عن اهتمامات العلوم الاجتماعية الأخرى التي يتداخل معها مثل الاقتصاد والاجتماع. ولقد توصل إيستون ـ كما رأينا ـ إلى أن علم السياسة يهتم بدراسة «التوزيع السلطوي (الإلزامي) للقيم في المجتمع» في ظل تفاعلات «المنتظم السياسي». وسنقوم بتقديم عرض مبسط لمقالة إيستون في السياسة بخطوات متناسقة نوضح بها كيف توصل إلى هذا التعريف.

يبدأ إيستون عرض مفهومه عن السياسة بلفت نظرنا إلى أن السؤال الأساسي الذي شغل أذهان مفكري هذا الحقل منذ القدم تعلق بطبيعة الحياة الجيدة Na-ture of the good life ، وهذا يعني الاهتمام بتحديد الأهداف Goals التي يجب على الإنسان أن يسعى إلى تحقيقها Ought to في مجتمعاته، والخطوات التي يجب على المجتمع Ought the Society أن يتخذها لتحقيق هذه الأهداف، وضمان تنفيذ هذه الخطوات بنجاح ثم البحث في كيفية وضعها في صيغة سياسية سلطوية ملزمة Au-thoritative policy(٣٤).

(٣٣) Easton, *The Political System*, pp. 134-135.

(٣٤) Easton, *The Political System*, p. 126.

من هذه البداية الفلسفية البسيطة انطلق إيستون ولكن ليس للمزيد من بلورة النظرية السياسية الفلسفية، وإنما لتحليل الواقع الفعلي للممارسة السياسية. لقد أراد أن يوضح لنا أهمية وقيمة السياسة السلطوية الإلزامية لحياة الجماعة في المجتمع، ولكنه لم يدرس السلطة بأشكالها ومؤسساتها وشرعيتها وكيف يجب أن تكون، وإنما عالج آلية النظام أو المنتظم الذي تتحدد فيه عملية السياسة الإلزامية (السلطوية)، التوزيعية في المجتمع. أي أنه اهتم بكل التفاعلات والنشاطات التي تتحكم في تحديد أبعاد السياسة المجتمعية الإلزامية Societal authoritative policy .

فالسياسة بصفة عامة تتعلق بالأسس السلطوية التحكمية الملزمة لأمور المجتمع، وبعبارة أدق، فهي تتمثل في تفاعلات السياسة الإلزامية وتطبيقها في المجتمع. فالحياة السياسية لمجتمع ما تتحدد، كما يرى إيستون: «في مختلف النشاطات التي تؤثر بشكل كبير على السياسة الإلزامية (السلطوية) المتبعة في المجتمع، وعلى طرق تنفيذها»[٣٥].

ثم يوضح إيستون نظرته التوزيعية في فهمه للسياسة. «فالسياسة تدور حول التوزيع» كما يرى Politics revolves around allocations [٣٦].

ومن خلال السياسة السلطوية (الإلزامية) للمجتمع «فإن بعض الأشياء تمنع عن بعض الأشخاص وتجعل متاحة لأشخاص آخرين»[٣٧]. والنظرة التوزيعية للسياسة ليست من ابتداع إيستون ولكنها استخدمت قبله من قبل علماء السياسة والاجتماع. فالفكر الماركسي في أساسه ينطلق من منطلق اقتصادي توزيعي ويفترض أن الأفراد سيقاتلون من أجل إعادة التوزيع ويفسر الثورات البشرية في ضوء تغير وصراع القوى التي تسيطر على الثروة ومصادر التوزيع[٣٨]. ونظريات الصفوة والقوة ترى أن القوة

---

(٣٥) Easton, p. 128.

(٣٦) Easton, *Political Science*, p. 286.

(٣٧) Easton, *The Political System*, pp. 129-130.

(٣٨) Ernest Mandel, *Marxist Economic Theory*, Trans. by Drian Pearce, (New York: Monthly Review Press, 1968), 2 Volumes. See also Ralph Miliband, *Marxism and Politics*, (Oxford: Oxford University Press, 1977).

تستخدم أصلاً للتأثير في سياسة التوزيع والحصول على أكبر قدر ممكن من قيم المجتمع[٣٩]. ويرى كارل دويتش بأنه غالبًا ما نظر للسياسة على أنها، «الممارسة التي من خلالها توزع القيم في المجتمع سلطويًا»[٤٠]. ولكن إيستون لم ينظر للتوزيع نظرة ماركسية طبقية، كما أنه لم يركز على تحكم الصفوة بالتوزيع وحصولها على نصيب الأسد من القيم، ولكنه وضع الأسس التي يمكن أن تستخدم في تحليل التوزيع الملزم في إطار تفاعلات المنتظم السياسي.

وبعد أن أخذنا في الاعتبار النظرة التوزيعية في مفهوم إيستون للسياسة أصبحنا ندرك كيف أن مصطلح «السياسة السلطوية الإلزامية» Authoritative policy يرادف مصطلح «التوزيع السلطوي الإلزامي» Authoritative allocation وبالتالي فإن النشاطات السياسية يمكن أن تحدد بحسب تداخلها مع التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع وتأثيرها عليه. *فكل ما يؤثر على عملية التوزيع الإلزامي هو سياسة*. وليس من الضروري لسياسة التوزيع الإلزامية أن تظهر في صورة رسمية، ولكن يمكن لها أن تتم نتيجة لممارسة فعلية تحكمية غير رسمية ولتوضيح هذه النقطة يعطى إيستون المثالين التاليين:

إذا كان هناك قانون رسمي منظم لأسعار موادمحددة، وكانت هذه المواد تسوق أيضًا بسعر «السوق السوداء» Black market والتي تتجاهلها الحكومة نظرًا لتمتعها بقبول المجتمع، فإن كلًا من القانون الرسمي المنظم للأسعار والسوق السوداء يجب أن يعتبرا من صميم السياسة السلطوية أو التوزيع السلطوي الإلزامي الخاص بموضوع تسعير المواد المعنية. وبالمثل فإذا كانت السياسة الرسمية للتعليم تمنع التميز العنصري ضد الزنوج في مجال التعليم، ولكن مجالس التعليم المحلية والإداريين يعملون على فصل مدارس الزنوج بالتطبيق العملي، فإن كلًا من السياسة الرسمية

(٣٩) T. B. Bottmore, *Elites and Society,* (New York: Basic Books, 1964).

(٤٠) Karl W. Deutsch, *Politics and Government, How People Decide Their Fate,* (Third Edition, Boston: Houghton Mifflin, 1980), p. 11.

للتعليم التي تمنع التمييز، والممارسة الفعلية للتمييز (والتي ارتضاها المجتمع بصفة عامة) ـ يجب أخذهما في الاعتبار عند النظر إلى السياسة السلطوية الإلزامية الخاصة بالتلعيم[٤١].

ولم يكتف إيستون كما رأينا في تعريف السياسة بأنها التوزيع السلطوي (الإلزامي) للقيم ولكنه جعلها على مستوى «المجتمع الكلي»، وذلك ليحدد المجال الذي يجب أن يتخصص به علماء السياسة. فليس من اهتمامات علماء السياسة الأساسية البحث في التوزيع السلطوي للقيم الذي يتم داخل المؤسسات الموجودة في المجتمع كالأسرة، والمدرسة والشركة، ودور العبادة، ولكن اهتمامهم الأول هو دراسة التوزيع السلطوي للقيم لكل المجتمع. إن المؤسسات الأهلية الاجتماعية والاقتصادية والدينية تقوم في مجالاتها الخاصة بممارسة التوزيع السلطوي للقيم والذي يلتزم أعضاؤها بقبوله، إلا أن نشاطاتها في هذا الخصوص ليست سياسة. فعلم السياسة يهتم بالدرجة الأولى «بتوزيع القيم السلطوي، ليس للمؤسسات الاجتماعية داخل المجتمع، ولكن للمجتمع ككل»[٤٢].

ويرى إيستون أنه يمكن الاستفادة من دراسة التوزيع السلطوي للقيم داخل المؤسسات والجماعات الأهلية وذلك لأجل تدعيم وتعميق فهمنا للتوزيع السلطوي للقيم في المجتمع. فهذه المؤسسات تمارس توزيعها السلطوي (الإلزامي) للقيم في ظل أنظمة خاصة بها يسميها إيستون بالأنظمة السياسية الجانبية Para political systems وفهم آلية عمل هذه المنتظمات السياسية الجانبية يساعدنا ـ كما يرى ـ على فهم آلية عمل المنتظم السياسي للمجتمع، وكذلك فإن أية نشاطات تصدر عن هذه المؤسسات وتتجاوز حدودها الخاصة وتؤثر في توزيع القيم في المجتمع فإنها تدخل في تفاعلات المنتظم الكلي وتخضع للتحليل السياسي. ولكن الاستفادة من سلوك المنتظمات الخاصة

(٤١) Easton, *The Political System*, p. 130.

(٤٢) Easton, p. 134.

بالمؤسسات الأهلية لفهم سلوك المنتظم السياسي للمجتمع، وملاحظة تأثير بعض نشاطاتها على التوزيع السلطوي للقيم لا يعني أن نشاطاتها بصفة عامة هي سياسة. إن نشاطات المؤسسات الأهلية هي سياسة فقط، وذلك بقدر ما تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم في كل المجتمع(٤٣).

وبقي أن نذكر أخيرًا أن إيستون قد صور عملية التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع في إطار تفاعلات المنتظم السياسي الذي يتألف من ثلاثة أجزاء أساسية:

١ ـ المدخلات Inputs وتشتمل على مطالب الأفراد Demands الخاصة بالحصول على مختلف القيم values والحاجات Needs ، كما تشتمل على الدعم الشعبي Support المعبر عن تأييد قرارات وممارسات التوزيع.

٢ ـ المخرجات Outputs وتشتمل على القرارات والأنظمة والتشريعات والممارسات الملزمة والتي تسعى كما يرى إيستون إلى تنظيم توزيع القيم في المجتمع بالشكل الذي يرتضيه الأفراد والجماعات.

٣ ـ المغذى المرجع Feed back ، ويمثل طرق استجابة الأفراد للمخرجات (سياسات التوزيع) والتي تتجسد في تقديم مطالب جديدة والمزيد من الدعم للتوزيع السلطوي للقيم(٤٤).

وفي هذه العملية تتم بلورة «المدخلات» وتحويلها من خلال المختبر السلطوي، إلى «مخرجات» على هيئة قرارات ونشاطات. وأن عملية التحويل هذه تحدد إلى درجة كبيرة مدى نجاح أو فشل السلطة في تحقيق أهدافها، وهذا يحدد بالتأكيد حالة الاستقرار أو عدم الاستقرار للنشاط السياسي.

---

(٤٣) Easton, p. 134-136, see also Easton, *A Framework,* pp. 50-56.

(٤٤) Easton, *A Framework,* pp. 111-117.

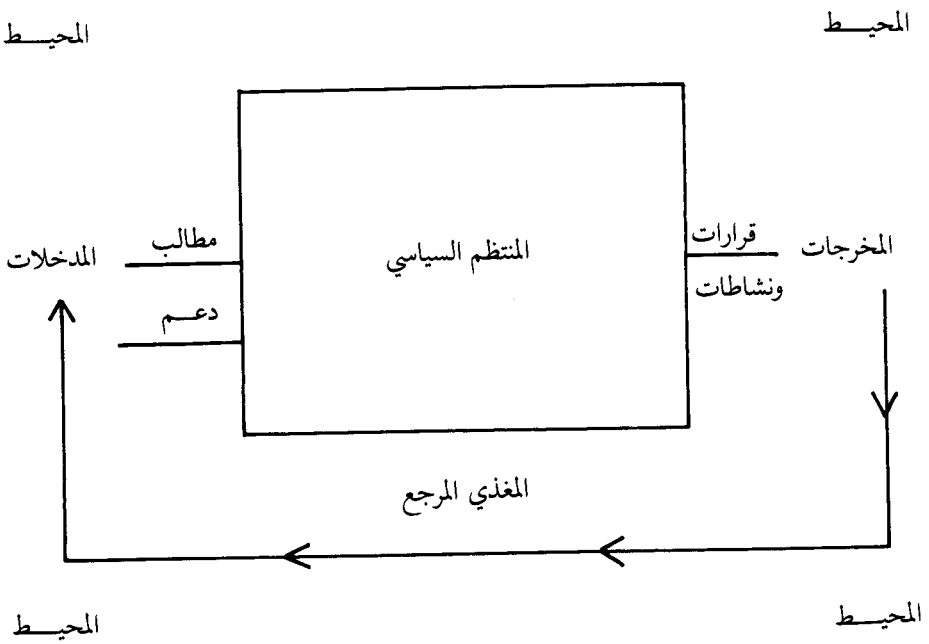


**ـ عملية أو ديناميكية المنتظم السياسي كما صورها ديفيد إيستون(٤٥)**

لقد استحوذ تحليل المنتظم السياسي الذي طوره إيستون على اهتمام عدد كبير من مفكري النظرية السياسية الذين أصبحت نظرتهم للسياسة تتحدد من خلال متابعة سلوك المنتـظم السياسي وفهم العـلاقة بين المدخلات والمخرجات والمغذى المرجع، وتحليل المحيط الذي يعمل فيه المنتظم، وتداخل المنتظم السياسي مع غيره من الأنظمة الأخرى مثل النظام الاقتصادي Economic system ، والنظام الاجتماعي Social system والنظام الثقافي Cultural system . ولكن ليس كل من قبل بمفهوم أسلوب المنتظم كأداة للتحليل السياسي قد وافق على ربط سلوك المنتـظم بعملية التوزيع السلطوي للقيم أو اهتم بالنظرة التوزيعية في السياسة.

فلا شك أن نجاح إيستون في تجسيد مفهوم المنتظم السياسي قد فاق بكثير نجاحه في بلورة فكرة التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع وتوسيع نطاق قبولها. فلقد شاع

(٤٥) D. Easton, *A Framework for Political Analysis* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall Inc., 1965), p. 112.

انتشار مفهوم المنتظم السياسي الذي جاء به وأصبح منهجًا تحليليًّا أساسيًّا في النظرية السياسية الحديثة، كما استخدم لأغراض تحليلية مختلفة. فلقد طبقه جابرييل آلموند G. Almond [٤٦] في مقارنة بنيات وأعمال المنتظمات السياسية Structural-functional analysis وهربرت سبيرو H. Spiro [٤٧] في رسم إطار عام أو مخطط شامل Comprehensive scheme لأغراض المقارنة السياسية، وكارل دويتش K. Deutsch [٤٨] في توضيح قنوات الاتصال والسيطرة في المجتمع Communications and control systems، ومورتن كابلن M. Kaplan [٤٩] في مجال السياسة الدولية International system.[٥٠]

## تقويم المفاهيم الثلاثة

لقد أثيرت بعض التساؤلات حول مدى نجاح كل من المفاهيم الثلاثة المستعرضة في تحديد مجال اهتمام علم السياسة وتمييز التفاعلات السياسية في المجتمع عن غيرها من النشاطات. فلقد تعرض مفهوم الدولة لانتقادات شديدة من السلوكيين، وجاءت الانتقادات الأساسية لمفهوم القوة من قبل القانونيين، والتقليديين، والمثاليين، ومنظرى الفلسفة السياسية الخلقية، كما أنه انتقد من قبل الكثيرين من المفكرين الذين لا يعتقدون بأن القوة وحدها هي التي تفسر كل التفاعلات والنشاطات السياسية في

(٤٦) Gabriel Almond, "Comparative Political Systems", *Journal of Politics,* XVIII (August) 1956, pp. 391-409, See also his articel "A Development Approach to Political Systems", *World Politics,* XVII (January) 1965, pp. 183-214.

(٤٧) Herbert J. Spiro, *"Comparative Politics: A Comparative Approach", American Political Science Review,* LVI (September) 1962, pp. 577-595.

(٤٨) Karl W. Deutsch, *The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control,* (New York: Free Press of Glencoe, 1963).

(٤٩) Morton A. Kaplan, *System and Process in International Politics* (New York: John Wiley and Sons, 1957).

(٥٠) Ronald H. Chilocole, *Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm,* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1981) pp. 153-182.

المجتمع. وتعرض مفهوم التوزيع السلطوي للقيم في إطار تفاعلات المنتظم السياسي للنقد من قبل معارضي اتجاه النظم System approach بصفة عامة والكتاب الذين يؤكدون على دور الأفراد في السياسة وعلى أهمية المؤثرات الثقافية والاجتماعية والشخصية في تكوين سلوك الأفراد السياسي بصفة خاصة. كما انتقد من قبل المفكرين الذين يعتقدون بأن السياسة هي أكثر من مجرد توزيع للقيم في المجتمع. وسوف نستعرض باختصار أهم الانتقادات التي وجهت لكل من المفاهيم الثلاثة.

يرى نقاد مفهوم الدولة أن هذا المفهوم قد أحاط علم السياسة بالجمود وحال بينه وبين استيعاب المظاهر الحركية السلوكية في السياسة. إن الصبغة القانونية التي سيطرت على دراسات الدولة ووجهت اهتمامات الباحثين إلى معالجة موضوعات الأمة والإقليم والحدود والسلطة والسيادة والدستور، لم تتمكن من تزويد علم السياسة بالأساليب التحليلية اللازمة لاستيعاب وفهم الكثير من النشاطات والتفاعلات السياسية في المجتمع. ولقد أمضى بعض علماء السياسة في بداية هذا القرن الكثير من الوقت والجهد في معالجة غموض مصطلح السيادة Sovereignty وتداخله مع مفهومي القوة Power والسلطة Authority وانتهى الأمر إلى ترك موضوع السيادة وغيره من الموضوعات القانونية إلى المختصين في القانون الدستوري وذلك بعد أن اتضح أن دراسة مثل هذه الموضوعات غير ذات جدوى من وجهة نظر التحليل السياسي(٥١).

وكذلك فإن التحول الذي حدث فيما بعد من المنهج القانوني Legal approach في دراسة الدولة كظاهرة عامة إلى معالجة الحكومة بسلطاتها المختلفة في ظل المنهج المؤسسي Institutional approach لم يفد كثيراً، في نظر بعض الدارسين، في تقديم معيار واضح يستخدم في تحديد مجال الظاهرة السياسية. فالسياسة في المجتمع لا تقتصر فقط على الحكومة ولكنها تشتمل على الأفراد والجماعات والمؤسسات الأهلية غير الحكومية والتي تؤثر جميعها في رسم السياسة العامة للدولة بطرق مباشرة وغير مباشرة. ولهذا فإن قصر

(٥١) Harold Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society: A Framework for Political Inquiry* (New Haven: Yale University Press, 1950), pp. 177-181.

السياسة على ممارسات الأجهزة والمؤسسات الحكومية لم يساعد على تطوير النظريات السياسية الكفيلة بمعالجة المشكلات العامة في المجتمع. وهذه هي المشكلة نفسها التي دفعت علماء السياسة قبل ذلك إلى التخلي عن الدراسات القانونية للدولة.

ويعتبر إيستون من أكثر الكتاب انتقادًا لمفهوم الدولة، ولقد رفض الأخذ به بسبب غموضه الذي يحول دون الاستفادة منه في تحليل الواقع السياسي. ولقد لفت إيستون النظر إلى أن أحد الكتاب قد تمكن من إحصاء مائة وخمسة وأربعين تعريفًا مختلفًا للدولة(٥٢). وبسبب الإشكالية التحليلية الخاصة بمصطلح الدولة فإن «الكثير من علماء السياسة في الوقت الحاضر يتفقون على أن مفهوم الدولة لم يعد مفيدًا كالسابق بسبب الرسمية الشديدة التي تحيط به»(٥٣).

وباختصار فإن التحفظات التي أثيرت على مفهوم الدولة تعلقت بمنهجية البحث القانونية التي صبغت دراسات الدولة بالصبغة الرسمية وجعلتها غير قادرة على معالجة الظاهرة السياسية خارج نطاق الدولة مثل مجتمع القبيلة، وعاجزة بصفة عامة عن استيعاب الكثير من المظاهر السلوكية في السياسة.

ولكن هذا لا يعني أن دراسات الدولة قد انتهت من علم السياسة فالدولة وإن كانت في نظر الكثيرين لا تصلح كمعيار لتحديد مجال علم السياسة، إلا أنها لم تزل في نظر بعض كتاب السياسة المقارنة أهم وأفضل وحدة للتحليل السياسي والمقارنة السياسية نظرًا لما تمتلكه من معطيات بشرية واقتصادية وثقافية وجغرافية متميزة. ويقول كارل دويتش K. Deutsch في أحد كتبه الحديثة: «إن الدولة القومية الحديثة هي أقوى منظمة بالعالم في الوقت الحاضر. وإن فهم الدولة القومية من حيث نشأتها وطبيعتها، والطرق التي تستخدم للسيطرة عليها جزئيًّا من قبل جماعات المصالح، والطريقة التي تحاول بها تنظيم نظامها السياسي، هو في حقيقته فهم الكثير من جوهر السياسة»(٥٤).

---

(٥٢) Easton, *The Political System*, p. 107.

(٥٣) Wasby, *Political Science*, p. 16.

(٥٤) Deutsch, *Politics and Government*, p. 109.

فالاهتمام بالدولة لم يزل موجودًا في الوقت الحاضر ولكن ليس للتركيز على دراسة أسسها القانونية وإنما لمعالجة المؤسسات السياسية الموجودة فيها وعلى رأسها الحكومة.

وتحتل دراسات الحكومة مكانًا بارزًا في الكتابات الحديثة لعلماء السياسة. فدراسة المؤسسات الحكومية ـ والتي فقدت بعض أهميتها في الستينات تحت تأثير امتداد المنهج السلوكي وسيطرته على علم السياسة في ذلك الوقت ـ عادت من جديد لتحتل في الوقت الحاضر مكانًا أساسيًا في دراسات السياسة. وليس أدل على ذلك من أن الموضوع الأساسي الذي تم اختياره للمؤتمر العالمي الثالث عشر للجمعية العالمية للعلوم السياسية (IPSA) والذي عقد في باريس في صيف عام ١٩٨٥م يتعلق بمؤسسات الدولة وتفاعلها مع المجتمعين الوطني والدولي.

وفيما يتعلق بمفهوم القوة فليس هناك من ينكر أهمية القوة كعامل أساسي في النشاطات والتفاعلات السياسية، ولكن القول بأن القوة وحدها هي المعيار الذي يميز «السياسة» عن غيرها من النشاطات الإنسانية، هو الذي تعرض للنقد والكثير من الجدل. فعلى الرغم من الفائدة التي قدمها مفهوم القوة للتحليل السياسي بالشكل الذي ساعد على فهم الكثير من طبيعة المشكلات المجتمعية، إلا أن هناك اعتراضين أساسيين قد أثيرا حول هذا المفهوم:

١ ـ فهناك من يرى أن مفهوم القوة يقع في إشكالية التمييز بين الممارسات السياسية وغير السياسية للقوة. وذلك لأنه من غير المقبول وفق هذا الاعتراض أن تعتبر القوة التي تمارس في الهيئات الأهلية مثل الأسرة والمدرسة والنادي من قبيل الممارسة السياسية للقوة. وأن هذه الإشكالية تضعنا في الحقيقة مرة أخرى وجهًا لوجه مع السؤال الأساسي الذي يتعلق بتحديد ما هو سياسي وما هو غير سياسي من النشاطات الإنسانية في المجتمع. ويرى ديفيد إيستون أن تعريف السياسة بحسب مفهوم القوة هو تعريف واسع وغير واضح المعالم، ويعتقد بأن السياسة لا تشتمل على ممارسات القوة «في الأسرة والعصبة والجماعة الدينية لمجرد أن شخصًا أو مجموعة أشخاص بداخلها يسيطرون على

تصرفات الأشخاص الآخرين». ولكنه يعترف بأهمية دراسة نماذج علاقات القوة داخل هذه الهيئات وإمكانية الاستفادة منها في تطوير نظرية عامة عن القوة والتي يمكن أن تساعدنا بدورها في فهم علاقات القوة السياسية. وباختصار فإن إيستون يرفض أن يعتبر أن كل ممارسات القوة هي سياسة أو أن ينظر للسياسة من منظار القوة[٥٥]. ولقد حاول البعض تخطي هذه المشكلة بوساطة استخدام الحكومة كمعيار للتمييز بين الممارسة السياسية وغير السياسية للقوة. فإذا كانت الحكومة هي التي تمارس القوة، أو كانت القوة تمارس للتأثير على سياسة الحكومة، فتكون الممارسة سياسية، أما خلاف ذلك من علاقات القوة فلا تدخل ضمن المجال السياسي[٥٦]. وتستند هذه النظرة في جوهرها على مفهوم السياسة كحكومة ولكن من منطلق سلوكي يقوم على ممارسة القوة.

٢ - يرى بعض المفكرين أن القوة هي ليست العامل الوحيد الذي يتحكم في النشاطات والتفاعلات السياسية. . ففي مفهوم القوة كما يرى بينوك R. Pennock وسميث D. Smith إهمالاً واضحًا لبعض المبادىء والأسس السياسية الأساسية مثل «الشرعية والقبول والسلطة»[٥٧] وبهذا الخصوص يضيف إيستون بأن النظرية العامة للقوة، وأن كانت تساعد بشكل كبير في إلقاء الضوء على فهم الكثير من التفاعلات السياسية، إلا أنها لن تمكننا من فهم الممارسة السياسية ككل، لأن مفهوم القوة يعجز عن استيعاب بعض أنواع النشاطات السياسية[٥٨].

ولقد انتقد أيضًا المفهوم الثالث الذي ينظر للسياسة من منظار «التوزيع السلطوي (الإلزامي) للقيم في المجتمع» في إطار تفاعلات المنتظم السياسي، وأثيرت التساؤلات حول إمكانية الاعتماد عليه كمعيار مميز للنشاطات السياسية. إن تحديد المقصود (بالقيم» يشكل إحدى المشكلات الأساسية التي يعاني منها هذا المفهوم، فعلماء

---

(٥٥) Easton, *The Political System*, 123.

(٥٦) Wasby, *Political Science*, p. 10.

(٥٧) Pennock and Smith, *Political Science*, p. 7.

(٥٨) Easton, *Political Science*, p. 284.

السياسة لا يتفقون على تحديد القيم التي تقع في نطاق البحث السياسي. ويرتبط بهذا أن بعض القيم في المجتمع توزع بواسطة الهيئات والمؤسسات غير الحكومية دون أن تأخذ صفة القرار أو السياسة السلطوية الإلزامية العامة. صحيح أن إيستون قد أخذ في الاعتبار الممارسات الفعلية غير الرسمية التي تتدخل في التوزيع الملزم للقيم بالمجتمع مثل ممارسات «السوق السوداء» والتمييز العنصري ضد الزنوج في مجال التعليم حيث جاءت الممارسة الفعلية في كل من المثالين نتيجة لسياسة عامة ارتضاها المجتمع وتم تنفيذها بصورة غير رسمية، إلا أن مقالته تبقى بالرغم من ذلك عاجزة عن تفسير قيام بعض الهيئات والمؤسسات القوية غير الحكومية في التأثير على توزيع بعض أنواع القيم نظرًا لما تتمتع به من قوة ونفوذ دون أن تكون ممارستها مقبولة من قبل المجتمع كسياسة غير رسمية. إن الأمثلة على هذه الحالة كثيرة وخاصة في القطاع الاقتصادي بالدولة ذات النظام الرأسمالي حيث تتفق مجموعة من الشركات الكبيرة التي تنتج السلعة نفسها مثلاً على خلق حالة احتكارية Cartel أو شبه احتكارية بواسطة الاتفاق على تحديد الأسعار مع الإبقاء على اختلافات ضئيلة، وتوزيع كميات الإنتاج. إن مثل هذه الحالة يمكن أن تحدث في ظل نظام رسمي يمنع الاحتكارات وفي ظل اتجاهات عامة معادية لها. وفيما يتعلق بممارسات التمييز العنصري المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي منعها الدستور الأمريكي منذ القرن الماضي وألغتها التشريعات الفيدرالية ومعظم التشريعات المحلية وقرارات المحكمة الفيدرالية العليا منذ منتصف هذا القرن، فإن الكثيرين يعتقدون بأن تفضيلات المجتمع الأمريكي بصفة عامة قد اتجهت منذ الستينات على الأقل نحو التخلص من حالات التمييز العنصري باستثناء قطاع التعليم حيث تلعب الضريبة المحلية دورًا كبيرًا في نوعية المستوى التعليمي. ولهذا فإن إعطاء المزيد من المساواة في فرص العمل للأقليات مثلاً يمكن أن يعتبر اليوم بمثابة تفضيل عام للمجتمع الأمريكي بالرغم من تعارضه مع مصلحة بعض البيض العاطلين عن العمل. ولكن، وبالرغم من حرص القرارات الأمريكية الرسمية على تأكيد المساواة في فرص العمل للجميع، وبالرغم من أن التفضيلات العامة للمجتمع الأمريكي اليوم تنسجم مع القرارات الرسمية، فإن بعض الهيئات والمؤسسات الخاصة بل وبعض الأجهزة الحكومية لم تزل تمارس وضع العراقيل أمام توظيف الملونين في المجتمع

Colored people ، وبخلاف ما جاء به إيستون فإن القيمة التي نحن بصددها ـ (التمتع بالمساواة في الحصول على فرص العمل) ـ قد منعت عن بعض أفراد المجتمع ليس نتيجة قرارات رسمية أو ممارسات عامة مقبولة في المجتمع ولكن بسبب تأثير ممارسة القوة لإحدى المؤسسات التي تتمتع بنفوذ واسع مكنها من التحكم بمفردها في توزيع بعض القيم بصرف النظر عن القرارات الرسمية أو التفضيلات العامة(٥٩).

وفي حديثه عن التوزيع السلطوي الرسمي للقيم يشير إيستون إلى أن قيمة التمتع بالأمن والسلامة والطمأنينة توزع في ظل وجود رجل البوليس بشكل يختلف عن عدم وجوده(٦٠). أي أن رجل البوليس الذي يمثل رسمية النظام يسهم في تمتع الأفراد بالأمن والسلامة. إن هذا القول صحيح ولكن إذا نظرنا إلى حرمان الأفراد من التمتع بقيمة الأمن والسلامة فقد نصل إلى نتائج تتعارض مع مرئيات إيستون. إن سكان المدن الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً لا يتمتعون بقيمة الأمن والسلامة ليلاً في بعض أحياء مدنهم بسبب الخوف من عمليات القتل والسطو والإرهاب التي تمارسها العصابات بشكل منظم. وبالرغم من أن إمكانيات قوات الأمن في هذه المدن تستخدم لتسهيل تمتع الأفراد بقيمة الأمن والسلامة المرغوبة إلا أن عصابات الإرهاب تحول دون ذلك وتمنع الأفراد من التمتع بهذه القيمة على أكمل وجه، صحيح أن وجود قوات الأمن يعطي بعض الطمأنينة ويترك بعض الأثر الإيجابي بدليل أن المناطق الخطرة لا تتحول إلى مناطق مهجورة كلية في الليل، ولكن وبالمنطق نفسه فإن وجود عصابات الإرهاب يترك تأثيراً سلبيًّا يفوق تأثير قوات الأمن الإيجابي، ويؤدي إلى حرمان الكثيرين من الأفراد من التنقل في هذه الأحياء ليلاً رغمًا عنهم، إن تدخل عصابات الإرهاب في حرمان الأفراد من التمتع بالأمن توضح أن الإرادة العامة ممثلة في السلطة العامة لا تحتكر في كل الحالات القدرة على التحكم في توزيع كل القيم في المجتمع، ولكن الهيئات والمؤسسات والجماعات الخاصة تسهم أحيانًا وبشكل مباشر أو غير مباشر في

---

(٥٩) Wasby, *Political Science*, pp. 11-12.

(٦٠) Easton, *Political Science*, p. 286.

توزيع القيم بواسطة ممارستها الفعلية التي تستند إلى قوتها الخاصة. وأن ممارسة هذه الهيئات لتوزيع بعض القيم ليست تطبيقًا لسياسة رسمية في المجتمع ولا تعبيرًا عن الاتجاهات والتفضيلات العامة بين أفراده، ولكنها تجسيدًا لإرادة وقوة الهيئات أو المؤسسات أو الجماعات التي تمارسها. فهي لم تصدر عن السلطة العامة وليست تطبيقًا لرغبات عامة في المجتمع، ولكنها صدرت عن هيئة أو مؤسسة أو جماعة تتمتع بقوة فعلية جزئية وتهدف إلى تطبيق سياسة خاصة بها مرتبطة بمصالحها.

وانتقد مفهوم المنتظم السياسي أيضًا بسبب نظرته الشمولية لتفاعل وتداخل أجزاء المنتظم والتي يصعب إخضاع آليتها المنتظمة للدراسة التجريبية، وعدم تركيزه على أجزاء المنتظم System components والتي يمكن أن تعتمد دراستها على تقديم فرضيات علمية قابلة للقياس التجريبي. أي أن التحليل العلمي لسلوك بعض أجزاء المنتظم الأساسية مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والبيروقراطية، هو أسهل بكثير من تحليل سلوك المنتظم ككل(٦١). ولقد انتقدت نظرة إيستون الكلية للمنتظم أيضًا بسبب إهمالها لاستيعاب الأفراد في التحليل، فلقد عالج إيستون سلوك المنتظم السياسي The behavior of the system وأهمل سلوك الأفراد The behavior of the people. وإذا كنا بصدد إيجاد معيار قادر على تمييز التفاعلات السياسية في المجتمع عن غيرها، فإن المنتظم السياسي كما صوره إيستون لا يصلح كمعيار دقيق وذلك بسبب إهماله للأفراد كعناصر أساسية في المجتمع، ولعدم اهتمامه بالمؤثرات الاجتماعية والشخصية والثقافية على سلوكهم. ومن هذا المنطلق يميز ديفيد سنغر D. Singer بين «المدرسة الحركية للمنتظم» System of action school والتي من أقطابها إيستون، وآلموند Almond، وكابلن Kaplan، وبارسونز Parsons والتي تركز على آلية السلوك في المنتظم System of behavior وبين «المدرسة الكينونية للمنتظم» System of entity school والتي من أقطابها سنغر نفسه وجيمس ميلر J. Miller، وتوماس كهن T. Kuhn، والتي تهتم بالعنصر الإنساني Human element في المنتظم(٦٢).

(٦١) Winter and Bellows, *People and Politics*, pp. 39-40.

(٦٢) David J. Singer, *A General Systems Taxonomy for Political Science* (New York: General Learning Press, 1971).

كما فشل إيستون في نظر البعض في توضيح الحدود الفاصلة Boundary بين المنتظم السياسي والأنظمة الحركية الأخرى في المجتمع مثل النظام الاقتصادي Economic system والنظام الثقافي Cultural system والنظام الاجتماعي Social system وهذا ما دفع البعض إلى القول بأن إيستون قد فشل في تقديم معيار واضح لتمييز الظاهرة السياسية عن الظاهرة الاجتماعية أو الاقتصادية في المجتمع. ويستنتج مايكل إيفانز M. Evans من هذا بأن ديفيد إيستون في الحقيقة «لم يعرف السياسة ولم يتمكن بالتالي من التمييز بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي»(٦٣). ويرى وليم ميتشل W. Mitchell أن النظرة التوزيعية تعطى مفهومًا خاطئًا للسياسة حيث توحي بأن المنتظم السياسي يقوم بأداء عمل واحد فقط يتحدد في التوزيع السلطوي للقيم. وهذا غير صحيح لأن الكثير من التفاعلات السياسية في المجتمع لا تتميز بخصائص توزيعية (٦٤).

ويجد بعض المفكرين أيضًا صعوبة في قبول فكرة استمرارية المنتظم Presistence في المحافظة على نفسه وتنظيمه لنفسه "Self-regulation and self-maintenance" والتي تفترض أن كل عناصر المنتظم تعمل تلقائيًا من أجل المحافظة على بقاء المنتظم، فيصعب تطبيق هذا التصور مثلاً على الحزب الثوري Revolutionary party ، الذي يهدف إلى تغيير تركيبة القوة في النظام السياسي(٦٥).

ونرى إحدى الانتقادات المهمة التي وجهت للمنتظم السياسي أن تصور هذا المفهوم للعملية السياسية من منظور المدخلات والمخرجات ينطوي على مغالاة لقوة

---

(٦٣) *Michael Evans, "Notes on David Easton's Model of the Political System", Journal of Commonwealth Political Studies,* VIII (July) 1970, pp. 117-133, p.p. 129.

(٦٤) William C. Mitchell, "Politics As The Allocation of Values, A Critique" *Ethics* LXXI (January) 1961, pp. 79-80, p. 82.

(٦٥) Winter and Bellows, *People and Politics,* p. 39. See also Thomas London, *Bio Politics* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1970), pp. 62-67; Reid R. Reading, "Is Easton's Systems Persistence Framework Useful? A Research Note" *Journal of Politics,* XXXIV (February) 1972, pp. 258-267.

الهيئات والجماعات التي تقدم المطالب للحكومة، ويهمل المظاهر الأكثر أهمية والتي تتمثل في المطالب التي تضعها الحكومة والطبقة الحاكمة على الأفراد. فبينما تتركز حقيقة العملية السياسية في كثير من الحالات على المطالب التي تضعها الحكومة على الأفراد، فإن مفهوم المنتظم السياسي ينظر مخطئًا للعملية السياسية من منظور المطالب التي تقدمها الهيئات والجماعات في المجتمع إلى الحكومة(٦٦). فمدخلات المنتظم وفق هذا الانتقاد كما يمكن تصورها لا تتمثل في مطالب ودعم الأفراد كما يرى إيستون ولكنها تعكس أوامر ورغبات الحكومة، وأما المخرجات فهي تتمثل في انصياع الأفراد لقوة وإرادة السلطة الحاكمة. ولا شك أن مثل هذا المنظور السياسي هو أقرب لواقع الكثير من الدول النامية.

ويرى يوجين ميلر Eugene Miller أن ديفيد إيستون قد فشل في تحديد الهدف من البحث السياسي، كما فشل في تقديم تعريف مناسب للمجتمع، وكذلك فشل في معالجة التغيير السياسي إلا من خلال الأسس التجريدية التي قادته إلى استنتاج غير إنساني Inhuman conclusion (٦٧).

وبالرغم من الانتقادات العديدة التي أثيرت على مفهوم التوزيع السلطوي للقيم في إطار المنتظم السياسي، إلا أن ديفيد إيستون استطاع أن يلفت نظر علماء السياسة إلى أهمية تحليل تداخل وتفاعل أجزاء الظاهرة السياسية في إطار حركي منتظم، كما أوضح أن دفع التحليل السياسي نحو العلمية Scientific political analysis يستوجب التركيز على المنتظم السياسي ككل وليس على عناصره وأجزائه المختلفة. وأهم من هذا كله فإن تحديد إيستون لمجال علم السياسة The scope of political science يعتبر أكثر انسجامًا مع منطق التحليل السياسي من الأسس التي استخدمت من قبل مفهومي الدولة والقوة في تحديد هذا المجال. إن مفهوم الدولة ومفهوم القوة يمثلان نظريتين متباينتين في تحديد مجال السياسة، إحداهما محدودة والثانية واسعة. فمفهوم الدولة

---

(٦٦) William C. Mitchell, *Politics As* pp. 79-89.

(٦٧) Eugene F. Miller, "David Easton's Political Theory", *Political Science Review* I (Fall) 1971, pp. 184-235., p. 233.

يضيق مجال السياسة ويقصره فقط على مؤسسات الدولة. أما مفهوم القوة فيوسع مجال الظاهرة السياسية ويدخل السياسة في كل علاقات القوة في المجتمع سواء وجدت في مؤسسات الحكومة أو في الهيئات الأهلية كالروابط الأسرية والمدارس والجامعات والشركات والأندية. ويصرح بهذا الاتجاه بشكل واضح عالم السياسة الشهير روبرت داهل R. Dahl والذي يعرف علم السياسة بأنه «علم القوة والقواعد والسلطة» حيث يرى أن السياسة يجب ألا تقتصر على الدولة والمؤسسات الحكومية، وإنما يمكن أن تمتد لتشتمل على «أية علاقات إنسانية إذا وجدت فيها عناصر القوة والقواعد والسلطة بشكل واضح»(٦٨).

ولكن القبول بهذه النظرة الواسعة يدخل الكثير من نشاطات القوة الإنسانية في المجتمع ضمن مجال السياسة ويوسعه إلى درجة يصعب معها التفكير بعلم السياسة كحقل مستقل من حقول المعرفة. وبالمقابل فإن تضييق مجال السياسة وقصرها على الدولة والحكومة فيه إغفال للكثير من النشاطات والتفاعلات السياسية التي تحدث في المجتمع خارج إطار المؤسسات الحكومية.

أما إيستون فلقد حدد لنامجال علم السياسة في النشاطات والتفاعلات التي تؤثر في التوزيع السلطوي (الإلزامي) للقيم في المجتمع. ولا شك أن نشاطات الحكومة تلعب الدور الأساسي في معالجة التوزيع وجعله إلزاميًا. وأما نشاطات الهيئات والمؤسسات الأهلية فتعتبر سياسة فقط إذا كان لها تأثير على توزيع القيم في المجتمع. وبعبارة أخرى إذا تعلقت بالسياسة المجتمعية. وفيما عدا ذلك فهي ليست سياسة. وسوف نستعرض بعض الأمثلة لتوضيح أهمية مفهوم إيستون في تحديد مجال علم السياسة.

لنأخذ من الأسرة والجامعة والنادي الثقافي والاجتماعي والمؤسسات المالية، كأمثلة على هيئات ومؤسسات اجتماعية واقتصادية أهلية يقوم داخل كل منها مجموعة من

(٦٨) Robert A. Dahl, *Modern Political Analysis,* 2nd Ed., (Englewood Cliffs: N.J., Prentice Hall, 1970), p. 6.

العلاقات والنشاطات التي تمارس فيها القوة وتستخدم السلطة وتتخذ قرارات محددة دون الأخرى. ويوجد داخل كل من هذه البنيات سلطة محددة تقوم باتخاذ القرارات الملزمة التي تؤثر على حياة الأفراد التابعين لها، وتستخدم بعض أنواع القوة في تنفيذ قراراتها.

فهل يمكن أن ندخل علاقات القوة، وممارسات السلطة، واتخاذ القرارات لهذه الهيئات الأهلية ضمن مجال السياسة؟ إن مفهوم الدولة يستبعد كل أمثال هذه النشاطات لأنها تمارس خارج نطاق مؤسسات الدولة، بينما يعتبرها مفهوم القوة أو «القوة والقواعد والسلطة»، من قبيل السياسة. وأما من وجهة نظر مفهوم التوزيع السلطوي للقيم بالمجتمع فإن ممارسات الهيئات الأهلية تعتبر سياسة فقط إذا تجاوزت مجالاتها الخاصة وأثرت على توزيع القيم في المجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتأثير نشاطات هذه الهيئات على المجتمع قد يبدو بوضوح من خلال تدخلها في حياة الأفراد بصفة عامة في المجتمع، أو ارتباطها بقضية مجتمعية عامة، أو من خلال ممارساتها الخاصة التي تنعكس آثارها على حياة الجماعة.

إن الممارسة الاعتيادية للقوة في الأسرة والتي قد يستعين بها الوالد في تربية أولاده ليست سياسة، ولكن تأثير الوالد على أولاده الذين يتمتعون بحق الانتخاب مثلاً ومحاولة توجيههم لانتخاب مرشح الحزب المحافظ عوضًا عن مرشح الحزب (الليبرالي) تعتبر سياسة لأنها تتعلق بمسألة مجتمعية، وبحسب نظرة إيستون فإنها تؤثر بشكل غير مباشر على توزيع القيم في المجتمع. وكذلك فإن قرار الجامعة برفض تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس في سلكها التعليمي لا يدخل ضمن مجال السياسة إلا إذا اتضح أن قرار الجامعة برفض تعيين عضو هيئة التدريس يرتبط بظاهرة أو مشكلة مجتمعية عامة مثل كون الأستاذ ينتمي إلى أقلية من أقليات المجتمع الدينية أو العرقية. والنشاطات الثقافية لأحد الأندية ليست في الأصل سياسة، ولكنها تصبح كذلك وتدخل في نطاق السياسة إذا استخدمت لبث مفاهيم وقيم مجتمعية معينة. وإذا طبقت البنوك في مجتمع ما سياسة عامة لتسهيل الإقراض فإن ممارستها لا تعتبر سياسة لأن قرارها اقتصادي ويستند على أسس اقتصادية. ولكن قرار البنوك بالتشدد في إقراض التعاونيات مثلاً يعتبر قرارًا سياسيًا ويدخل في مجال السياسة.

ونستطيع أن نؤكد مما سبق على أهمية إيستون الذي حدد لنا بنجاح أبعاد الظاهرة السياسية حيث ربطها بتفاعلات المجتمع المؤثرة على السياسات المجتمعية Societal policies . وينسجم هذا التحديد في الوقت الحاضر مع الاتجاه العام لعلم السياسة الذي تتركز مقالاته على معالجة قضايا المجال العام Public realm والسياسة العامة Public policy ولإلقاء المزيد من الضوء على هذه النقطة سوف نستعرض السياسة في ظل مفهوم المجال العام.

## السياسة والمجال العام Politics and the Public Realm

لقد وجدنا أن المفاهيم الأساسية الثلاثة التي استعرضناها: مفهوم الدولة، ومفهوم القوة، ومفهوم التوزيع السلطوي للقيم، لم تقم بتحديد مجال السياسة بالشكل الذي يرضي جميع مفكري السياسة ويحوز على قبولهم. إلا أننا يجب أن نلاحظ أن مفهوم إيستون في تركيزه على المجتمع وليس على الدولة أو علاقات القوة وفي نظرته للسياسة العامة المجتمعية Societal policy يعتبر أكثر انسجامًا مع اتجاه معظم مفكري السياسة الذين درجوا على توجيه أبحاثهم ومقالاتهم المختلفة لمعالجة المجال العام Public realm في حياة المجتمعات البشرية. ونحن يجب ألا ننظر للمجال العام على أنه الحل السحري لمشكلة تعريف علم السياسة وتحديد مجالات اختصاصه. فالمفكرون يختلفون في تحديد المقصود «بالمجال العام» أو «العام» أكثر من اختلافهم في تعريف وتحديد السياسة نفسها. فبعضهم يحدد المجال العام بكل ما يخضع لسلطة الحكومة وممارساتها وتنظيمها لحياة الجماعة[٦٩]. ويعتبر تعريف الفيلسوف الأمريكي جان ديوى J. Dewey من أشهر وأهم التعريفات المتداولة التي تستخدم في تحديد المجال العام. فهو يرى أن النشاطات تكون عامة عندما تتضمن نتائج يتعدى تأثيرها نطاق الأفراد أو الجماعات المرتبطين فيها بشكل مباشر[٧٠]. ولكن بالرغم من أهمية وصحة هذا التعريف إلا أنه

---

(٦٩) Wasby, *Political Science,* p. 13.

(٧٠) John Dewey, *The Public and Its Problems,* (New York: Holt Publication, 1927).

لا يمكننا من استخدام المجال العام كمعيار لتعريف السياسة وتحديد الظاهرة السياسية. وقد لا يكون هناك أي تعريف دقيق لتحديد المقصود «بالعام» أو لتمييز حدود «المجال العام» عن «المجال الخاص» بدقة، ولكن يبدو أن غالبية علماء السياسة وبصرف النظر عن النقاط التي يعالجونها قد تمكنوا من الاستفادة من مفهوم «المجال العام» في تحديد الإطار العام لدراسات السياسة.

ويشير إلى ذلك الاستاذان ونتر، وبيلوس Winter and Bellows حيث أوضحا أن «السياسة بالنسبة لمعظم علماء السياسة تدل على كل النشاطات والممارسات العلنية والخفية التي تحدث في المجال العام Public realm ويوضحان بأن «علم السياسة يتعلق بالتحليل الشامل وبدراسة السياسات في المجال العام»[٧١]. والمجال العام بالنسبة لهما «يشتمل على نشاطات ومؤثرات هيئات المدخلات Inputs والمخرجات Outputs. وتشتمل هيئات المدخلات كما يوضحان على الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، والرأي العام، وحتى أعمال العنف، بينما تشتمل المخرجات على نشاطات وقرارات وتنظيمات الهيئات الحكومية على المستويات المحلية والوطنية والدولية»[٧٢]. ويرى فيرنون فون دايك V. Dyke أن السياسة يمكن أن تعرف على أنها الصراع بين عناصر (المجتمع) التي تهتم بملاحقة تفضيلات متعارضةحول القضايا العامة Public issues[٧٣].

ومن الملاحظ أن القضايا المجتمعية التي تتجسد في المسائل والمشكلات العامة قد تضخمت بشكل كبير في الوقت الحاضر حيث توسعت الخدمات والمرافق العامة، وظهرت مشكلات ومسائل عامة جديدة، وازداد عدد الأشخاص الذين يساهمون في صنع السياسة العامة. ويوضح لنا الكتاب العالمي للمؤشرات الاجتماعية والسياسية

---

(٧١) Winter and Bellows, *People and Politics*, pp. 8-9.

(٧٢) Winter and Bellows, *People and Politics*, p. 3.

(٧٣) Venon Van Dyke, *Political Science: A Philosophical Analysis*. (Stanford, Calif: Stanford University Press, 1960), p. 134.

ظاهرة نمو القطاع العام Public sector في المجتمعات الحديثة[٧٤]. ويتحدث المفكرون عن اضمحلال فكرة الدولة السلبية Negative state ونمو مفهوم «الدولة الإيجابية» Positive state التي تتولى الإشراف على الرفاهية الاجتماعية والخدمات العامة في المجتمع[٧٥]. ولقد شاع استخدام مصطلح «دولة الرفاه» Welfare state لوصف نمو قطاع الخدمات الاجتماعية العامة في الدولة[٧٦]

ويستخدم كارل دويتش K. Deutsch مصطلح المسائل السياسية Political issues ليصف قضايا المجال العام التي أصبحت تشتمل - في الوقت الحاضر كما يرى - على موضوعات مياه الشرب، واستهلاك الطاقة، وحماية البيئة، والأمن والسلامة، والصحة، والتعليم، ومساعدة الفقراء والأقليات[٧٧]. ويشير أحد الكتاب إلى الموضوعات التي استخدمها أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي كأمثلة على الاهتمامات المجتمعية في الولايات المتحدة الأمريكية وتشتمل على التعليم والصحة والمواصلات والاتصالات، ومشكلات البيئة وتنظيم المدن، والتطور التكنولوجي[٧٨]. وتصنف الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية International encyclopedia of the social sciences الموضوعات التالية ضمن مفهوم العام Public : الإدارة العامة، والمشروعات والبرامج العامة، والمالية العامة والنفقات العامة والتوزيع العام، والمصلحة العامة والرفاهية العامة، والصحة العامة، والقانون العام، والرأي العام، والسياسة العامة، والعلاقات العامة[٧٩].

---

(٧٤) Bruce M. Russet and Alan Taylor, *Word Handbook of Political and Social Indicators,* (New York: Yale University Press, 1964), pp. 56-68.

(٧٥) Dell Hitchner and Carol Levine, *Comparative Government and Politics,* 2nd Ed. (New York: Harper and Row Publishers, 1981), p. 241.

(٧٦) G. V. Rimlinger, *Welfare Policy and Industrialization in Europe, America and Russia,* (New York: Wiley, 1971); See also Willard C. Richan, *Social Service Politics in the United States and Britain,* (Philadelphia: Temple University Press, 1981), pp. 51-62.

(٧٧) Carl Deutsch, *Politics and Government,* p. 3.

(٧٨) E. S. Quade, *Analysis for Public Decisions,* (New York: Elsevier, 1975), p. 6.

(٧٩) *International Encyclopaedia of the Social Sciences,* Volume 13, pp. 145-217.

وفي نطاق المجال العام تلتقي اهتمامات وكتابات علماء السياسة التي تعالج موضوعات وقضايا مجتمعية، ويميز علماء السياسة بصفة أساسية بين السياسة الدولية والعلاقات الخارجية للدولة Politics among nations وبين السياسات الداخلية للدولة، أو لمجتمع الدولة Politics within nations . وبالرغم من وجود تداخل بين السياسات المجتمعية الداخلية للدولة وسياستها الخارجيةإلا أن دراسات العلاقات الدولية قد حققت مؤخرًا استقلالاً أكاديميًّا وعلميًّا ملحوظًا داخل حقل السياسة.

وتشتمل دراسات السياسة بصفة عامة في الوقت الحاضر على ثلاثة اتجاهات أساسية تختلف في مجالاتها وتلتقي جميعها في نطاق المجال العام وهي :

١ ـ دراسات المؤسسات السياسية والسياسة العامة.

٢ ـ دراسات السلوك السياسي للأفراد.

٣ ـ دراسات المؤثرات الثقافية والاجتماعية والشخصية على السياسة.

ونلقي فيما يلي نظرة مختصرة على كل من هذه الاتجاهات :

**أولاً : المؤسسات السياسية والسياسة العامة Political Institutions and Public Policy**

تأتي دراسات الحكومة في طليعة الدراسات السياسية في الوقت الحاضر، فالعديد من المقالات والأبحاث والكتب التي تصدر سنويًّا بواسطة أساتذة السياسة تعالج موضوعات الحكومة من زوايا واتجاهات مختلفة. فهناك من ينظر للحكومة على أنها نظام سياسي Political regime وهناك من يعالج بنية المؤسسات الحكومية Structure وممارساتها Functions وبعضهم يتخصص في دراسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويهتم الكثيرون بدراسة الحكومات المقارنة Comparative governments ، ويتخصصون في دراسة إحدى أو بعض حكومات العالم(٨٠)، ولقد حظيت الأحزاب

(٨٠) Michael Curtis, *Comparative Government and Politics: An Introductory Essay in Political Science,* (New York: Harper and Row, 1968); Morton Gordon, *Comparative Political Systems: Managing Conflict,* (New York: Macmillan Company, 1972); Alex Dragnich, *Major European Governments,* (Homewood, III: Dorsey press, 1970) 4th Ed.; Harold Alderfer, *Local Government in Developing Countries,* (New York: McGraw-Hill, 1964); Robert Fried, *Comparative Political Institutions,* (N.Y. Macmillan, 1966).

السياسية Political parties وبدرجة أقل جماعات المصالح Interegt groups باهتمامات علماء السياسة وظهرت العديد من الدراسات التي عالجت كلا من الموضوعين بطرق مختلفة(٨١). وتمثل المؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية ركيزة الحياة المجتمعية العامة وتشكل أساس الظاهرة السياسية سواء نظرنا إلى بنيتها أو ممارساتها أو وضعها القانوني.

وأما بالنسبة للمؤسسات الأهلية غير السياسية مثل الشركات والجامعات ودور العبادة والجمعيات الخيرية والتي لا تخلو بعض نشاطاتها من أبعاد مجتمعية عامة، فإن علماء السياسة لا يهتمون بدراسة بنية هذه المؤسسات ووضعها القانوني أو سلوكها العام، ولكنهم يحرصون على معالجة ممارساتها ذات الأبعاد المجتمعية. فكما سبق وأن ذكرنا فإن النشاطات الاعتيادية لدور العبادة والمتمثلة في أداء الشعائر الدينية لا تعتبر سلوكًا سياسيًّا للمؤسسات الدينية ولكنها يمكن أن تتحول إلى ممارسات سياسية تحظى باهتمام المختصين بالمؤسسات السياسية إذا استخدم تجمع الأفراد في الشعائر الدينية مثلاً لبحث أو تأييد أو مهاجمة السياسات المجتمعية العامة. وكذلك فإن قيام إحدى الشركات الصناعية بتوقيف مجموعة كبيرة من العمال عن العمل أو تخفيض أجورهم يعتبر من ضمن الممارسات التي تترك أبعادًا عامة على السياسة التوزيعية في المجتمع والتي قد تؤدي إلى رد فعل معاكس أو تجمع عمالي معارض.

ولقد نشأت موضوعات السياسة العامة Public policy لتعالج السياسات المجتمعية العامة. والسياسة العامة كما يعرفها أحد كتب مبادىء السياسة ببساطة هي «مجموعة القرارات والخطط التي تصنع بواسطة الهيئات الحكومية لمعالجة قضايا المجتمع العامة، والتحكم في استخدام مصادر ثروة الدولة وتحديد وتوجيه نفقاتها»(٨٢). وإذا

---

(٨١) Maurice Duvergeh, *Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State.* Trans. by Barbara and Robert North, (New York: John Wiley and Sons, 1963); Kay Lawson, *The Comparative Study of Political Parties*, (New York: St. Martin's Press, 1976); V.O. Key, *Jr. Politics, Parties and Pressure Groups*, 4th Ed., (New York: Thomas Y. Growell Co., 1958); Abraham Holtzman *Interest Groups and Lobbying*, (New York: Macmillan Company, 1966).

(٨٢) D. G. Kousoulas, *On Government and Politics*, 5th Ed., (Monterey Calif: Brooks/Cole Publishing, 1982). p. 314.

كانت السياسة العامة تصنع أساسًا داخل المؤسسات الحكومية فإن من الواجب أيضًا أن نأخذ في الاعتبار دور المؤسسات السياسية غير الحكومية والمؤسسات الأهلية والأفراد. وتشتمل دراسات السياسة العامة على معالجة القوى المؤثرة في صنع السياسة العامة The politics of public policy ، وعلى دراسة عملية صنع السياسة العامة داخل الأجهزة الحكومية وتطبيقها The process of policy making and implementation ، كما يهتم البعض بمعالجة دور الأفراد في صنع السياسة العامة، وبتأثير السياسة العامة على مختلف مجموعات المجتمع ومواقف الأفراد تجاهها(٨٣). ويقوم البعض أيضًا بمعالجة السياسة العامة المقارنة Comparative public policy بهدف توضيح اختلاف المجتمعات الإنسانية في تحديد أولويات السياسة العامة وأساليب صنعها(٨٤).

ومجالات السياسة العامة التي تحظى باهتمام علماء السياسة متعددة وتشتمل مثلاً على دراسة صنع السياسات الصحية، والريفية والتعليمية والمالية وسياسة الرفاهية الاجتماعية والإسكان وتفاعل وتصارع القوى المؤثرة في صنع هذه السياسات ورد فعل الأفراد تجاهها.

ويلاحظ أن الكثير من موضوعات الحكومة الأمريكية American government كحقل مستقل من الحقول الأكاديمية لعلم السياسة في الولايات المتحدة، تعالج موضوعات تتعلق بالسياسة العامة الأمريكية والمشكلات والقضايا العامة المتغيرة التي تواجه المجتمع الأمريكي. وفي الوقت الحاضر نجد أن طلاب السياسة في الولايات

(٨٣) Grover Starling, *Managing the Public Sector,* (Homewood, III: Dorsey Press, 1979); F.E. Rourke, *Bureaucracy, Politics and Public Policy,* (Boston: Little, Browne Company, 1969); Joyce Mitchell and William Mitchell, *Political Analysis and Public Policy: An Introduction to Political Science,* (Chicago: Rand McNally, 1969), Thomas D. Lynch, *Policy Analysis and Public Policy Making,* (Lexington, Mass: D.C. Heath Company, 1975); Eugene Bardach, *The Implementation Game,* (Cambridge, Mass: The Mit Press, 1977).

(٨٤) Richard Siegel and Leonard Weinberg, *Comparing Public Policies: United States, Soviet Union and Europe,* (Homewood, III: Dorsey Press, 1977); A. Heidenheimer, H. Heclo, and C.T. Adams, *Comparative Public Policy, The Politics of Social Choice in Europe and America,* (New York: St. Martin's Press, 1975).

المتحدة يدرسون مواد تعالج سياسة المدن Urpan politics وسياسة الرفاهية الاجتماعية Welfasre policy ، وسياسة مكافحة الإجرام Crime control policy ، وسياسة التعليم Politics of education ، وسياسة حماية البيئة Environment provtection policy وسياسة الحريات العامة The policy of civil liberties [٨٥].

**ثانيًا: السلوك السياسي للأفراد Political Behavior of the Individuals**

لقد وجدنا أن أحد الانتقادات الأساسية التي وجهت لمفهوم ديفيد إيستون للمنتظم السياسي تعلقت بإهماله للعنصر الإنساني وتركيزه عوضًا عن ذلك على سلوك المنتظم الكلي. ولقد ظهرت مجموعات كبيرة من الدراسات التي اهتمت بمعالجة سلوك الأفراد السياسي أو انطلقت من الأفراد في تحليلها للظاهرة السياسية. وأن «التحليل السياسي» كما يرى أحد الكتاب، «يجب أن يبدأ بدراسة السلوك السياسي للأفراد». ففهم هذا السلوك أو ما يسمى «بالقاعدة الشخصية للسياسة» The personal basis of politics وفق هذه النظرة، هو الأساس الذي يمكننا من استيعاب الظاهرة السياسية بما فيها من مؤسسات وممارسات وقيم. فلا يمكن مثلاً تحليل واستيعاب السلطة التشريعية والتنفيذية والبيروقراطية والأحزاب السياسية وجماعات المصالح دون النظر لدور الأفراد في هذه المؤسسات. فالأفراد هم الذين يصنعون الدساتير ويقومون بالثورات ويمارسون القوة والفساد[٨٦].

وتنطلق دراسات الأفراد في مجملها من منطلق سلوكي في التحليل، ولقد ظهرت في اتجاهات عديدة تمثلت في دراسة تجمعات الأفراد ومواقفهم واتجاهاتهم وسلوكهم

---

(٨٥) William Buchanan, "American Institutions and Political Behavior" in Donald M. Freeman, Ed., *Foundation of Political Science,* (New York: The Free Press, 1977), pp. 84-122, p. 121; Peter Duignan and Alvin Rabushka, ed. *The United States in the 1980s,* (New Delhi: Kalyani Publishers, 1980).

(٨٦) Hendrik Van Dalen and L. Harmon Zeigler, *Introduction to Political Science, People, Politics and Perception,* (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, 1977), pp. 1-3.

الانتخابي ودراسة الخصائص الشخصية Personal character للقادة ومتخذي القرارات حيث أدخل العامل الشخصي في تحليل عملية صنع القرارات Decision-making process.(٨٧)

إن دراسة السلوك السياسي للأفراد لا تقتصر على فهم ممارساتهم داخل المؤسسات أو على دراسة الثورات والانتخابات والرأي العام، ولكنها تشتمل على نماذج متنوعة من النشاطات اليومية التي تؤثر على السياسات المجتمعية العامة. فحضور الفرد لمباراة رياضية ليس سياسة ولكن اشتراكه في تجمع شعبي أو مظاهرة شعبية تتعلق بمسألة عامة هو سياسة. وأن كتابة رسالة إعجاب وتشجيع إلى فنان مشهور ليست سياسة ولكن كتابة رسالة تأييد أو احتجاج أو تقديم مطالب إلى أحد أعضاء السلطة التشريعية هي سياسة؛ ويعتبر سياسة أيضًا تنظيم الأفراد لعملية مقاطعة أو إضراب أو أي صورة من صور المعارضة أو الدعم أو تقديم المطالب بما فيها مطالب فئة من فئات المجتمع غير المنظمة وذلك مثل رغبة الأفراد الذين يستخدمون المواصلات العامة في الصباح والمساء بتخفيض أجور النقل، والمحاضرة التي ينظمها مركز أبحاث الفضاء لشرح أهم منجزات علم الفضاء ليست سياسة ولكن المحاضرة التي تستخدم لتبرير صرف النفقات المالية الضخمة على مشروعات الفضاء هي سياسة.

إن تحديد سلوك الأفراد السياسي من خلال ربطه بالسياسات المجتمعية العامة يعني أن نموذج النشاط الواحد قد يعتبر سياسة في مجتمع ما وقد لا يعتبر سياسة في مجتمع آخر. ويبقى المجال مفتوحًا لكل باحث لتقدير مدى سياسية الموقف الذي يدرسه

(٨٧) Jeanne N. Knutson, *The Human Basis of the Polity*, (Chicago: Aldine Atherton, 1972); Angus Campbell, *Elections and the Political Order*, (New York: Wiley, 1966); Paul F. Lazrsfeld *The People's Choice*, 3rd Ed., (New York: Columbia University Press, 1968);

See also A. Rogow, James Forrestal, *A study of Personality, Politics and Policy*, (New York: Macmillan, 1963); Victor E. Wolfenstein, *The Revolutionary Personality: Lenin, Trotsky, Gandhi*, (Princeton: Princeton University Press, 1967); Fred I. Greenstein, *Personality and Politics* (Chicago: Markham, 1969); James D. Barber, *The Presidential Character: Predicting Performance in the White House*, (Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1972); Lewis J. Edinger, Kuret Schumacher, *A Study in Personality and Political Behavior*, (Stanford: Stanford University Press, 1965).

أو مجتمعية المسألة التي يعالجها. فالمقالة الصحفية التي تتحدث عن أهمية دور المرأة في المجتمع قد لا تخرج عن الإطار الثقافي ولا تعتبر سياسة في المجتمعات التي تكون فيها مساواة المرأة بالرجل متبلورة ومتجسدة في المظاهر العامة للمجتمع، ولكنها قد تكون سياسة في المجتمعات التي لم تحقق فيها المرأة مساواة مع الرجل ويكون الموضوع محل جدل عام في المجتمع. وكذلك فإذا امتنع الأفراد في مجتمع ما عن شراء منتجات إحدى الشركات الغذائية العالمية لوجود اعتقاد عام بأن منتجات الشركة الموجودة في الأسواق المحلية فاسدة فإن امتناعهم عن شراء منتجات الشركة لا يعتبر سياسة. ولكن إذا قاطع الأفراد في مجتمع آخر شراء منتجات الشركة نفسها تضامناً مع إضراب موظفي فرعها المحلي الذين يطالبون بتحسين أجورهم فإن مقاطعة الأفراد للمنتجات تعتبر سياسة سواء أكانت منظمة بواسطة جماعات معينة أم جاءت نتيجة استجابة شعبية عامة.

ويحاول علماء السياسة التركيز على سلوك الفرد في إطار الجماعة المنظمة وذلك لأن تقدير مدى سياسية السلوك الفردي تخضع في بعض الحالات لصعوبات عديدة ولعل من أهمها صعوبة معرفة النية Intention أو الدافع Motive وراء التصرف. ويمكن أن نستوضح ذلك من خلال المثال التالي:

لنفرض أن شخصين يقومان بشراء الأثاث الوطني المصنع محليًّا. ولنفرض أن أحدهما يقدم على ذلك لأنه معجب بشكل الأثاث الوطني الذي يتمشى مع ذوقه الشعبي بينما يقوم الآخر بشراء الأثاث المصنع محليًّا ليس لإعجابه الشديد به، ولكن لأنه مواطن واع ومدرك لأهمية تشجيع الصناعة الوطنية. من الواضح أن سلوك الشخص الأول قد نتج عن أسباب تفضيلية شخصية Personal desire ولذلك فهو يستبعد بسهولة من مجال السياسة. أما سلوك الشخص الثاني فلقد نتج عن أسباب وطنية Patriotism، ومن المفروض أن يصنف بمثابة السلوك السياسي ويعتبر سياسة. ولكن الباحث السياسي يواجه بصعوبة التمييز بين دوافع الشخص الأول والشخص الثاني. ولهذا فإن الكثير من علماء السياسة يفضلون البحث في سلوك الفرد كما يتبلور في إطار السلوك العام لجماعة من الجماعات. فعندما تتبنى جماعة ما تشجيع الصناعة الوطنية أو مقاطعة الصناعة الأجنبية فإن تقدير أهداف ودوافع سياسية سلوكها تصبح

أسهل بكثير من تقدير سياسية السلوك الفردي المماثل. وكما يرى أحد المفكرين السياسيين فإن «علماء السياسة يجب أن يقصروا دراساتهم على الأشياء التي يتمكنوا من معالجتها»(٨٨).

**ثالثًا: المؤثرات الثقافية والاجتماعية والشخصية على السياسة Social Cultural and Personal Impact on Politics**

يهتم بعض المفكرين بمعالجة المؤثرات الثقافية والاجتماعية والشخصية على السياسة، وترتبط دراسة المؤثرات البيئية والشخصية بشكل كبير في دراسة السلوك السياسي للأفراد. غير أننا لا نستطيع أن نحصر دراسة تأثير هذه العوامل على سلوكية الأفراد فقط لأنها تترك أثرًا واضحًا على بنية المؤسسات السياسية وممارستها. فاختلاف مؤسسات نظام سياسي معين من حيث بنيتها وممارساتها عن مؤسسات نظام آخر تعود في بعض أسبابها على الأقل إلى اختلافات ثقافية واجتماعية. وكذلك فإن الذين يعالجون موضوعات السياسة العامة Public policy لا يهملون تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية والشخصية على صنع السياسة العامة وتنفيذها في المجتمعات المختلفة.

ولقد ظهرت في بداية الأمر دراسات هارولد لاسويل H. Lasswell عن الخصائص الشخصية والسياسة Personality and politics والتي اهتمت بمعالجة الأبعاد الشخصية في الحياة السياسية، ومهدت لظهور موضوعات علم النفس السياسي Political psychology التي تنظر للسياسة من منظار مكونات الشخصية الإنسانية(٨٩). ولقد

(٨٨) Wasby, *Political Science,* p. 10.

(٨٩) Abraham H. Maslow, *Motivation and Personality,* 2nd Ed. (New York: Harper & Row, 1970); Stanley A. Renshon, *Psychological Needs and Political Behavior,* (New York: Free Press, 1974); Lasswell, *Power and Personality,* (New York: Norton, 1948); Roger Brown, *Social Psychology,* (New York: Free Press, 1965).

See also Harold Lasswell, *Psychopathology and Politics* (Chicago: The University of Chicago Press, 1977); Lasswell, *World Politics and Personal Insecurity,* (New York: McGraw-Hill, 1935); Arnold Rogow, *Politics, Personality and Twentieth Century Political Science: Essays in Honor of Harold D. Lasswell,* (Chicago: University of Chicago Press, 1969); Abram Kardiner and Ralph Linton, *The Individual and His Society,* (New York: Columbia University Press, 1939); Paul Roazen, *Freud: Political and Social Thought* (New York: Knopf, 1968).

تطور مفهوما الثقافة السياسية Political culture والتنشئة السياسية Political socializa-tion لمعالجة المؤثرات الاجتماعية والثقافية على السلوك السياسي للأفراد والمؤسسات وعلى صنع وتنفيذ السياسة العامة. وتعرف الثقافة السياسية بأنها «مجموعة المبادىء العامة الظاهرة، والرموز التعبيرية العامة، والقيم العامة التي تحيط بالمواضع التي تمارس فيها الأعمال السياسية». ويبحث كتاب الثقافة السياسية في النماذج الثقافية في كل مجتمع وكيفية اختلافها عن النماذج الثقافية بالمجتمعات الأخرى. إن مفهوم الثقافة السياسية يساعدنا على فهم كيفية تأثير النماذج الثقافية السائدة على التفاعلات السياسية في المجتمع. فالتفاعلات السياسية هي وليدة ثقافة سياسية مميزة والتي تنحدر بدورها من الثقافة العامة في المجتمع. ويرى آلموند وفربا G. Almond and S. Verba أن مفهوم الثقافة السياسية يساعدنا على فهم المظاهر السياسية الأساسية في المجتمع مثل الديمقراطية، والاستقرار، والفعالية، والالتحام. ويرى باى وفربا L. Pye and S. Verbaأن مفهوم الثقافة السياسية يحدد خصائص التنمية السياسية ويساعد على فهم استقرار أو عدم استقرار الأنظمة السياسية(٩٠).

ويرتبط مفهوم التنشئة السياسية بالثقافة السياسية حيث تعنى التنشئة الاجتماعية بدراسة كيفية انتقال الثقافة الوطنية من جيل إلى جيل، وتعني التنشئة السياسية بالدور الذي تلعبه هيئات المجتمع المختلفة في تكوين التطلعات السياسية Political outlooks للأفراد. لماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ يتم تكوين التطلعات السياسية للأفراد؟(٩١). إن تأثير الأسرة والمدرسة والسكن ودور العبادة ووسائل الإعلام في تكوين المفاهيم والتطلعات السياسية للأفراد قد بحثت في دراسات متعددة للتنشئة السياسية. فلقد أوضح هربرت هايمن H. Hyman أن السلوك السياسي هو سلوك متعلم ومكتسب(٩٢). كما عالج فرد

---

(٩٠) Lucian W. Pye and Sidney Verba, (Eds.), *Political Culture and Political Development,* (Princeton: Princeton University Press, 1965); Gabriel Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture, Political Attitudes and Democracy in Five Nations,* (Princeton: Princeton University Press, 1963).

(٩١) Richard Dawson and Kenneth Prewitt and Karen Dawson, *Political Scialization,* 2nd Ed. (Boston: Little Brown, 1977), pp. 1-13.

(٩٢) Herbert Hyman, *Political Socialization,* (Glencoe, III: The Free Press, 1959), pp. 25-26.

غرينستاين F. Greenstein الاتجاهات السياسية المكتسبة لدى الأطفال[٩٣]، وبحث إيستون وآلموند في دور التنشئة السياسية في المحافظة على استمرارية أسس وقيم النظام السياسي، ويؤكد آلموند وباول B. Powell على أهمية الثقافة السياسية والتنشئة السياسية في التأثير على طبيعة السياسة العامة في المجتمعات المختلفة وذلك من حيث التفضيلات العامة وصنع السياسة العامة وتنفيذها والتفاعل معها[٩٤].

وفي ظل الأسرة يكتسب الأطفال وهم في مراحل حياتهم الأولى الكثير من القيم وعادات السلوك التي تؤثر على تطلعاتهم السياسية في المجتمع. إن الطفل الذي ينشأ في ظل سلطة مطلقة في الأسرة (كما أوضحت دراسة باى عن مجتمع بورما) ينشأ مستعدًا لتقبل هيمنة السلطة العامة في المجتمع[٩٥]. وكذلك فإن الولاء للنظام السياسي الديمقراطي أو النظام السياسي الشيوعي أو النظام السياسي الديني يعتمد في أحد أسسه على تشبيع الفرد بالأفكار الديمقراطية أو الأفكار الماركسية أو الأفكار الدينية. والمجتمع الذي تسود فيه ثقافة مادية يتميز بنشاطات وتفاعلات سياسية تختلف عن المجتمع الذي تسود فيه ثقافة دينية. وتهتم دراسات التنشئة السياسية أيضًا بدراسة المشاركة السياسية والتي تعتبر من أهم خصائص المجتمع الحديث، وتعالج الأسباب التي تجعل بعض أفراد المجتمع أكثر اهتمامًا بالمشاركة السياسية من الأفراد الآخرين[٩٦].

---

(٩٣) Fred. I. Greenstein, *Children and Politics*, (New Haven: Yale University Press, 1965).

(٩٤) David Easton, "An Approach to the Analysis of Political Systems", *World Politics*, LXV (1956-57), pp. 383-400; See also G. Almond and J. Coleman, (eds.) *The Politics of the Developing Areas*, (Princeton: Princeton University Press, 1960). G. Almond and B. Powell (eds.), *Comparative Politics Today: A World View*, (Boston: Little Brown, 1980), pp. 34-51.

(٩٥) Lucian W. Pye, *Politics, Personality and Nation Building*, (New Haven: Yale University Press, 1962), pp. 182-84.

(٩٦) Robert Lane, *Political Life: Why People Get Involved in Politics*, (Glencoe, Ill.: The Free Press, 1959); Lester Milbrath, *Political Participation: How and Why Do People Get Involved in Politics*, (Chicago: Rand McNally, 1965); See also Seymour Lipset and Leo Lowenthal (eds.), *Culture and Social Character*, (New York: The Free Press, 1961); Donald D. Searing, Joel J. Schwartz, and Alden E. Lind, "The Structuring Principle: Political Socialization and Belief Systems", *American Political Science Review*, 67 (June 1973), pp. 415-432; Jack Dennis, *Political Socialization Research: A Bibliography*, (Beverly Hills: Sage Publications, 1973).

## نظـرة ختـاميـة

لقد استعرضنا في هذا البحث النظري المفاهيم الأساسية التي تطورت في علم السياسة والتي استخدمت بواسطة بعض المنظرين كمعايير عامة لتحديد المقصود بالسياسة وتمييز الظاهرة السياسية عن غيرها من الظواهر في المجتمع. فلقد تحدثنا عن مفهوم الدولة ومفهوم القوة، ومفهوم التوزيع السلطوي للقيم في ظل تفاعلات المنتظم السياسي ووجدنا أن كلًّا من هذه المفاهيم الثلاثة قد تعرض لانتقادات شديدة تتعلق بالأسس التي تبناها في تحديده للظاهرة السياسية. ثم بحثنا في أهمية مفهوم المجال العام ليس كمحدد أو مميز دقيق للظاهرة السياسية ولكن كإطار عام تلتقي في ظله في الوقت الحاضر معظم كتابات علماء السياسة التي تهتم بمعالجة المظاهر المجتمعية العامة سواء بالنظر إلى المؤسسات أو السلوك أو المؤثرات.

وفي الحقيقة فإن النظر للسياسة من منظار المجال العام هو ليس بالأمر الجديد وذلك لأن السياسة في أقدم تعريفاتها ارتبطت بتكوين المجتمعات البشرية التي قبل الناس فيها الخضوع لبعض القواعد المنظمة للسلوك العام في حياة الجماعة مقابل تمتعهم بالمزايا الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة. وتطورت القواعد التي تحكم حياة الجماعة وتنظمها من تقاليد بدائية قليلة كانت تنتقل من جيل إلى جيل، إلى مجموعة من الإجراءات الحكومية والدستورية المنظمة في ظل مؤسسات الدولة الحديثة. ولقد عالجت الفلسفة الإغريقية تطور المجتمعات الإنسانية وعني أفلاطون وأرسطو بدراسة الدولة والقانون وأنظمة الحكم المختلفة. واهتمت النظرية السياسية الفلسفية بوصف وتفسير وتقويم عقلانية الإنسان وطبيعته وأخلاقه والقانون الذي يحكم علاقاته وينظم مجتمعه والمصالح العامة التي يشترك فيها والمجتمع المثالي الذي يجب أن يصل إليه.

وإذا كانت السياسة قديمة قدم المجتمعات البشرية، وإذا كانت النظريات السياسية تعود إلى فترة الفكر الإغريقي، فإن محاولات تحديد الظاهرة السياسية وتمييزها عن الظواهر الأخرى في المجتمع ودراستها بأسلوب علمي حديث هي من مستجدات الفكر السياسي في القرن العشرين. ولكن المفاهيم الثلاثة التي تطورت لهذا الغرض لم

تنجح في تحديد السياسة بالشكل الذي يرضي كل الاتجاهات الفكرية المتنازعة في هذاالحقل. وانتهى الأمر إلى أن علماء السياسة قد تجاوزوا في الوقت الحاضر ـ على الأقل ـ مرحلة صراعاتهم الفكرية واختلافاتهم على تحديد الظاهرة السياسية، وتركزت اهتماماتهم على معالجة المسائل المجتمعية العامة ودراسة مؤسسات الحكومة والسياسة العامة، والسلوك السياسي للأفراد والمؤثرات الثقافية والاجتماعية والشخصية على السياسة.

وإذا نظرنا إلى المفاهيم الثلاثة في ضوء مناهج البحث المختلفة في علم السياسة يمكننا أن نلاحظ أن مفهوم الدولة قد نما وتطور في ظل المنهج القانوني والمنهج المؤسسي. فلقد تمت معالجة الدولة على أنها كيان قانوني يقوم على أسس دستورية مشروعة كما استعرض الأساس الهيكلي لمؤسسات الدولة وأنظمتها. وأما مفهوم القوة فلقد أدى في الحقيقة إلى بلورة المنهج السلوكي الذي تطور بظله فيما بعد مفهوم التوزيع السلطوي للقيم في إطار المنتظم السياسي. وبينما يركز مفهوم القوة على ممارسات وعلاقات القوة كما تتبلور في سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، يهتم مفهوم المنتظم بالسلوك الكلي للمنتظم السياسي. ويجب ألا يفوتنا ذكر أهم مناهج البحث الأخرى التي تطورت في علم السياسة. ففي النصف الأول من القرن العشرين كانت المناهج السائدة في علم السياسة تتمثل في المنهج الفلسفي والمنهج القانوني والمنهج المؤسسي والمنهج التاريخي. وبعد الحرب العالمية الثانية تمكن المنهج السلوكي الذي تعود بعض كتاباته إلى الثلاثينات من تحقيق سيطرة كبيرة على حقل السياسة لمدة عقدين كاملين. ثم عاد المنهج المؤسسي ليبرز من جديد مستفيدًا من مزايا المنهج السلوكي كما عادت الاهتمامات بالمنهج التاريخي تظهر ثانية بعد فترة الجمود التي أصابتها في الستينات.

وبالرغم من أن كتابات الفلسفة السياسية قد قلت كثيرًا في الوقت الحاضر إلا أننا لا نستطيع إغفالها كأحد مناهج البحث المهمة في حقل السياسة. فهناك بعض دراسات الفلسفة السياسية الحديثة التي يؤكد كتابها على أهمية الفلسفة الخلقية في حياة المجتمع ويصرون على طرح ومعالجة الأسئلة الفلسفية في السياسة مثل لماذا يجب أن يحكم الناس؟ وكيف يجب أن يحكم الناس؟ وما هو النموذج الأمثل في تنظيم المجتمع؟

ويعتقد هؤلاء الكتاب من أمثال جيمس ديفس J. Davies وليوستراوس Leo Strouss أن الدراسات السلوكية والتجريبية لا تستطيع الإجابة على هذه الأسئلة الأساسية في السياسة(٩٧). وأما المنهج القانوني الذي قلت أهميته في دراسات الدولة عمومًا فلم يزل دوره قائمًا من خلال موضوعات المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقيات الدولية وبعض الدراسات الدستورية والدبلوماسية.

وتتسع اهتمامات المنهج السلوكي إلى درجة كبيرة وتغطي موضوعات كثيرة مختلفة. وينظر المنهج السلوكي للظاهرة السياسية على أنها ظاهرة حركية ويركز على سلوك الأشخاص والمجموعات وليس على الأحداث التاريخية أو المؤسسات أو العقائد أو التقييمات الأخلاقية أو الأسس القانونية. ولقد ارتبط المنهج السلوكي بالمنهج التجريبي الذي يؤكد على دعم النظرية السياسية بالفرضيات العامة والأبحاث التجريبية كما هو عليه الحال في بعض العلوم الاجتماعية الأخرى. ومن أهم الموضوعات التي استحوذت على اهتمام السلوكيين يمكن أن نذكر اتجاهات الرأي العام، والانتخابات، وجماعات المصالح، وبصفة عامة سلوك المؤسسات السياسية والأفراد وخاصة ممارسات السياسيين. وعلى أثر انتشار المنهج السلوكي نشأ صراع فكري كبير في علم السياسة بين السلوكيين والتقليديين ولقد استخدم مصطلح «الثورة السلوكية» للإشارة إلى المنهج السلوكي(٩٨).

وبالرغم من الانتشار الواسع الذي حظى به هذا المنهج في الخمسينات والستينات في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الأصوات المعارضة للسلوكيين تركت بعد ذلك تأثيرًا واضحًا في اتجاه علم السياسة. ولقد أدت هذه الانتقادات التي جاء بعضها من السلوكيين أنفسهم إلى نشوء ما يعرف بالمنهج ما بعد السلوكي والذي تطور بهدف تجاوز

(٩٧) James C. Davies, *Human Nature in Politics, The Dynamics of Political Behavior,* (New York: Wiley, 1963); See also Leo Strauss, *Natural Right and History,* (Chicago: University of Chicago Press, 1953).

(٩٨) Barbara Smith, *Political Research Methods: Foundations and Techniques,* (Boston: Houghton-Mifflin Company, 1976), pp. 12-17.

أخطاء المنهج السلوكي مع الاستفادة من مزاياه. ومن الأخطاء الأساسية التي وقع فيها أنصار المنهج السلوكي تركيزهم على اختيار موضوعات البحث والدراسة التي يسهل تطبيق قواعد البحث التجريبي عليها وبصرف النظر عن أهميتها السياسية. ولقد نتج عن هذا الوضع أن الكثير من المشكلات المجتمعية التي يصعب إخضاعها للبحث التجريبي قد أهملت وتم تجاوزها بالرغم من أهميتها الملحوظة(٩٩).

وتتفق المرحلة ما بعد السلوكية مع ما أشرنا إليه من الاتجاهات الحديثة في علم السياسة والتي تخطى فيها علماء السياسة خلافاتهم الفكرية حول تحديد الظاهرة السياسية، ولقد أصبح من المقبول بصفة عامة في الوقت الحاضر أن الظاهرة السياسية تشتمل على مؤسسات وسلوك وقيم. وكذلك فلقد عادت دراسة المؤسسات الحكومية لتحتل أ همیتها السابقة في علم السياسة مكتسبة من خبرة وحركية وعلمية الدراسات السلوكية، فالدراسات المؤسسية الحديثة تستند على علمية المنهج السلوكي. ولقد جاء في رسالة الجمعية العالمية للعلوم السياسية التي قصدت توضيح أسباب اختيار مؤسسات الدولة كموضوع للمؤتمر الثالث عشر للجمعية ما يؤكد عودة المنهج المؤسسي لعلم السياسة: «يبدو من المناسب في هذه المرحلة من تطور علم السياسة أن نجعل الحكومة ومؤسسات السياسة العامة نقطة التركيز في المؤتمر. وينسجم هذا مع الاتجاه العام الحالي في علم السياسة والذي يتمثل في العودة للاهتمامات المؤسسية والممارسات الحكومية الواسعة، مع الاستفادة من دروس المنهج السلوكي»(١٠٠).

## الاستنتاج

تتمثل وجهة النظر التي قدمناها في هذا البحث في أن مفهوم ديفيد إيستون في السياسية لم يلعب فقط دورًا أساسيًّا في توجيه علم السياسة في الخمسينات والستينات

---

(٩٩) Smith, *Political Research Methods*, pp. 19-27.

(١٠٠) *Participation*, Newsletter of the International Political Science Association, Vol. 8, No. 2, (1984), p. 36.

نحو العلمية في البحث والدراسة، ولكنه زوردنا بالمعيار Criterion الأدق لتحديد مجال الظاهرة السياسية بالشكل الذي يعتبر أكثر انسجامًا وقربًا من منطق واتجاه التحليل السياسي بصفة عامة وذلك إذا ما قورن بالمعايير التي تمثلت في مفهومي الدولة والقوة، وكذلك فلقد ترك الأثر الأكبر على توجهات علم السياسة في الوقت الحاضر.

ولبيان وجهة النظر هذه أو لقياسها نظريًا - إذا صح التعبير - قمنا باستعراض المفاهيم الثلاثة الأساسية التي تطورت في علم السياسة بما فيها مفهوم ديفيد إيستون، ثم استعرضنا الانتقادات التي وجهت لكل منها. كما نظرنا في الأساس الفكري للمجال العام وأوضحنا هيمنته على الاتجاهات العامة في علم السياسة والتي تتمثل في المؤسسات السياسية والسلوك السياسي والمؤثرات الثقافية والاجتماعية والشخصية على السياسة.

ومن الواضح أولاً أن ديفيد إيستون قد ترك أثرًا كبيراً في تطوير مفهوم المنتظم السياسي الذي اشتهر به وارتبط باسمه. ولا شك أن منطلق المنتظم السياسي في التحليل قد أعطى دعمًا جديدًا للمنهج العلمي الذي أحدث تغيرًا أساسيًا وجوهريًا في دراسات السياسة.

ونستطيع أن نلاحظ ثانيًا أن إيستون من خلال تحديده لمجال السياسة بالتفاعلات المجتمعية ذات التأثير على السياسة العامة يعتبر أكثر انسجامًا مع منطلق المجال العام من مفهومي الدولة والقوة وإذا نظرنا ثالثًا إلى الاتجاهات الحديثة في علم السياسة يمكننا أن نستنتج أن مفهوم ديفيد إيستون قد لعب الدور الأساسي في التأثير على دراسات علم السياسة في الوقت الحاضر. فلقد سبق وأن أوضحنا أن دراسات المؤسسات الحكومية والسياسة العامة تتصدر حاليًا الاتجاهات الحديثة في علم السياسة. وأن ديفيد إيستون هو الذي أكد أكثر من غيره على أهمية السياسة المجتمعية العامة Societal policy التي لم يقصرها فقط على المؤسسات الحكومية وإنما أخضعها لتفاعلات وتداخلات كل القوى المؤثرة في المجتمع. وأن عودة الاهتمام بالمؤسسات الحكومية في الوقت الحاضر لا تعني أن تأثير إيستون قد نقص وذلك لأن عودة الاهتمام بمؤسسات الحكومة لم تأخذ الطابع القانوني القديم وإنما أخذت منهجًا جديدًا يعتمد على الممارسة الحكومية ويستفيد بذلك

من عملية المنهج السلوكي. وكذلك فإن إيستون لم يستبعد من تحليله المؤسسات الحكومية ولكنه عوضًا عن أن ينظر للسياسة العامة كظاهرة تخرج من هذه المؤسسات قام بالنظر إليها في ضوء التفاعلات الكلية في المجتمع. وأن عودة الاهتمام بالمنهج المؤسسي في الوقت الحاضر تعطي الكثير من الإهتمام لصنع السياسة العامة Public policy حيث تعالج مؤسساتها وآليتها وتأثير الأفراد والمؤسسات الأهلية عليها. وبالإضافة إلى أهميتها الفعلية في حياة المجتمع تتمتع كتابات السياسة العامة بأهمية نظرية خاصة لأنها، كما يرى أحد كتاب السياسة، هي التي تميز علم السياسة عن التاريخ (١٠١).

إن هذه الأهمية لدور مقالة إيستون في علم السياسة يمكن أن تسجل بالرغم من الانتقادات المختلفة التي وجهت لمفهوم المنتظم السياسي وللفكرة التوزيعية في السياسة. فحتى لو رفضنا قبول النظرة التوزيعية أو اعترضنا على الإطار الحركي للمنتظم السياسي، تبقى أهمية ديفيد إيستون قائمة بسبب نجاحه في تحديد مجال السياسة. فإذا كنا مضطرين إلى تحديد مجال للظاهرة السياسية فإن خير معيار لنا يتمثل في تفاعلات المجتمع التي تؤثر على السياسات المجتمعية الإلزامية Authoritative societal policies. وفرق هذا التعريف عن تعريف إيستون الأساسي ينحصر فقط في أن إيستون ينظر للسياسات المجتمعية نظرة توزيعية ويحيط تفاعلات المجتمع المؤثرة عليها بإطار المنتظم السياسي.

وإذا كان علماء السياسة في الوقت الحاضر غير حريصين كل الحرص كما كانوا في السابق على البحث في ماهية المعيار المحدد بدقة للظاهرة السياسية، فإن فكرة التفاعلات المجتمعية المؤثرة في تحديد السياسات المجتمعية الإلزامية تبدو بمثابة الأساس العلمي لموضوعات المجال العام المسيطرة على كتابات السياسة.

---

(١٠١) W. Buchanan, "American Institutions and Political Behavior", p. 121.

# المراجع العربية


آل شاوى، هشام. *مقدمة في علم السياسة*. بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٨م.

بدوي، محمد طه. *أصول علم السياسة*. الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، ١٩٦٧م.

الجرف، طعيمة. *نظرية الدولة والمبادىء العامة للأنظمة السياسية ونظام الحكم*. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨م.

الجمل، يحيى. *الأنظمة السياسية المعاصرة*. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٦٩م.

درويش، إبراهيم. *علم السياسة*. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥م.

دوفرجيه، موريس. *مدخل إلى علم السياسة*. ترجمة سامي الدروبى، وجمال الأتاسي. دمشق: دار دمشق، د.ت.

ربيع، حامد. *النظرية السياسية*. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٤م.

سرحان، أحمد. *القانون الدستوري والأنظمة السياسية*. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠م.

صعب، حسن. *علم السياسة*. ط ٦، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م.

العروى، عبدالله. *مفهوم الدولة*. الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١م.

عساف، عبدالمعطي محمد. *مقدمة إلى علم السياسة*. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٣م.

العمري، أحمد سويلم. *أصول النظم السياسية المقارنة*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م.

المنوفي، كمال. *نظريات النظم السياسية*. ط ١. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥م.

العويني، محمد علي. *أصول العلوم السياسية*. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨١م.

غالي، بطرس، ومحمود خيري عيسى. *المدخل في علم السياسة*، ط ٦. القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٧٩م.

قربان، محلم. *المنهجية والسياسة*، ط ٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٧م.

كيتل، رايموند. *العلوم السياسية*، جـ ١، ترجمة فاضل زكي. بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٦٣م.

محمد، عبدالمعطي، ومحمد عيسى محمد. *السياسة بين النظرية والتطبيق*. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٦م.

ميالى، ميشيل. *دولة القانون: مقدمة في نقد القانون الدستوري*، ترجمة ديوان المطبوعات الجامعية في الجزائر. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٧٨م.

مينو، جان. *مدخل إلى علم السياسة*، ط ٣. ترجمة جورج يوسف. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٢م.

هوريو، أندريه. *القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*، ترجمة علي مقلد، وشفيق حداد، وعبدالمحسن سعد. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٧م.

## المراجع الأجنبية

Almond, Gabriel and G. Bingham Powell, Jr., *Comparative Politics: A Developmental Approach.* Boston: Little, Brown and Company, 1966.

Bentley, Arthun F. *The Process of Government.* Cambridge, Mass: Belknal Press of Harvard University Press, 1967.

Bill, James A. and Robert L. Handgrave, Jr.. *Comparative Politics, the Quest for Theory.* Washington, D.C.: University Press of America, 1981.

Bottmore, T.B. . *Elites and Society.* New York: Basic Books, 1964.

Catlin, George. *A Study of the Principles of Politics.* New York: Macmillan, 1930.

Dahl, Robert A. . *Who Governs?* New Haven: Yale University Press, 1961.

Dahl, Robert A. . *Modern Political Analysis, 2nd ed.* . Englewood Cliffs,N.J.: Prentice Hall, 1970.

Davies, James C. . *Human Nature in Politics, The Dynamic of Political Behavior.* New York: Wily, 1963.

Deutsch, Karl. *The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control.* New York: Free Press, 1963.

Deutscdh, Karl. *Politics and Government, How People Decide Their Fate,* 3rd ed. Boston: Houghton, 1980.

Dewey, John. *The Public and its Problems.* New York: Holt Publication, 1927.

Easton, David. *The Political System, an Inquiry into the State of Political Science,* 2nd ed. . New York: Alfred A. Knopf, 1971.

Easton, David. *A Framework for Political Analysis.* Englewood Cliff,N. J.: Prentice Hall, 1965.

Freeman, Donald, (ed.). *Foundation of Political Science Research Methods and Scope.* New York: The Free Press, 1977.

Friedrich, K., *Man and his Government: An Emprical Theory of Politics.* New York: McGrow Hill Book Company Inc., 1963.

Garner, J.W. .*Political Science and Government.* New York: American Book, 1928.

Gordon, Morton. *Comparative Political Systems: Managing Conflict.* New York: Macmillan Company, 1972.

Greenstien, Fred. *Personality and Politics.* Chicago: Markham, 1969.

Hitchner, Dell G., and William H. Harbold. *Modern Government,* 3rd ed. . New York: Harper & Row Publisher, 1972.

Hocking, William E. . *Man and the State.* New Haven: Yale University Press, 1926.

Hunter, Floyed. *Community Power Structure.* Chapel Hill: University of N.C. Press, 1953.

Hyman, Herbert. *Political Socialization.* Glencoe, Ill: The Free Press, 1959.

Knutson, Jeanne N. . *The Human Basis of The Policy.* Chicago: Aldine Atherton, 1972.

Lane, Robert. *Political Life: Why People Get Involved in Politics.* Glencoe, Ill: The Free Press, 1959.

Laski, Harold J. . *The State in Theory and Practice.* London: Allen and Unwin, 1935.

Lasswell, Harold D. and Abraham Kaplan. *Power and Society, A Framework for Political Inquiry.* New Haven: Yale University Press, 1950.

Lasswell, Harold D. . *Politics: Who Gets What, When and How.* New York: McGrow-Hill, 1936.
Lenski, Gerhard. *Power and Privilege:A Theory of Social Stratification.* New York: McGrow-Hill, 1966.
Lynch, Thomas D. . *Policy Analysis and Public Policy Making* . Lexington, Mass: D.C. Heath Company, 1975.
Marriam, Charles. *Political Power: Its Composition and Incedence.* New York: McGrow-Hill, 1934.
Mitchell, Joyce and William Mitchell. *Political Analysis and Public Policy: An Introduction to Political Science.* Chicago: Rand Mcnally, 1969.
Pennock, Ronald J., and David Smith. *Political Science: An Introduction.* New York: The Macmillan Company, 1964.
Pye, Lucian W. . *Politics, Presonality and Nation Building.* New Haven: Yale Univesity Press, 1962.
Singer, David J. . *A General Systems Taxonomy for Political Science.* New York: General Learning Press, 1971.
Starling, Grover. *Managing the Public Sector.* Homewood, Ill: Dorsey Press, 1979.
Wasby, Stephen L. . *Political Science: the Discipline and its Dimensions.* New York: Charles Scribners Sons, 1970.
Watkins, Fredrick. *The State As a Concept of Political Science.* New York: Harper, 1943.

# The Concepts of Political Science and the Definition of Politics: The Search for a Criterion

**Othman Yaseen Al-Rawaf**

*Assistant Professor, Dept. of Political Science, College of Adm. Sciences, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia*

The article examines the three main concepts of Political Science which were used as a criteria to define the scope of politics. They are the concept of the state, the concept of power, and the concept of the authoritative allocation of values to society within the framework of the political system.

It is argued in this theoretical essay that the societal concept of the "authoritative allocation of values" developed by David Easton is in general most relevant and most successful in differentiating politics from all other aspects of society. To support this proposition the three concepts as well as their criticisms are discussed.

None of them had actually provided a definition of politics that was agreeable to all conflicting trends in political science. It seems however that political scientists are less interested at present in fighting over the definition of politics, their writings are mostly concerned in dealing with the public realm not as a criterion of politics but as a frame of political studies.

To stress this point the concept of "Public Realm" is examined in the article and an attempt is made to show that it stands at the core of contemporary political analysis. The institutional and behavioral approaches; and the presonal as well as cultural aspects of Politics, are also summarized.

We have concluded that the definition of Politics provided by David Easton that emphasizes the influence of societal interactions on the authoritative societal policies, is more relating to the public realm than the concept of state, and the concept of power. It may be argued therefore that the societal concept of authoritative allocations of values is most relevant to the general trend in political science at present.

The importance of Easton's analysis in political science comes mostly from his effort to provide a scientific base to the concept of Public Realm.